وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

أثر الانقسامات المجتمعية على البنية السياسية والاجتماعية للظاهرة الحزبية في موريتانيا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص : دراسات مغاربية

اشراف:د. ولد الصديق ميلود

إعداد: بن عامر عماري

لجنة المناقشة

الدكتور ولد الصديق ميلود .....مقررا ومناقشا

الاستاذ بلحاج هواري .....رئيسا

الأستاذ خروبي شوقي .....مناقشا

الموسم الجامعي 2015/2014

مقدمة

تعبر الانقسامات المجتمعية عن مدى انقسام أعضاء المجتمع إلى مجموعات أو أنصاف مجموعات متباينة ومختلفة من حيث الدين والعرق والثقافة والمستوى المعيشي والاقتصادي. ويختلف تفسير هذه الظاهرة على مستوى الدولة تبعا للمتغيرالذي يتم الاستناد أو التركيز عليه، إذ يمكننا التمييز بين المتغير الطائفي العرقي، والمتغير الجهوي الإقليمي والمتغير الثقافي الديني والمتغير الإقتصادي الطبقي، وهي جميعها تمثل محددات على إثرها تكون عملية الإنقسام.

وتبعا لهذه المتغيرات فإن هذه الانقسامات على مستوى المجتمع سرعان ما ينتقل تأثيرها نحو العملية السياسية بشكل عام ونحو بنية الأحزاب السياسية بوجه خاص. حيث تظل الأحزاب السياسية تتخذ أبنيتها وأشكالها وفقا لمصدر ولاءات أعضائها وانتماءاتهم المهنية والعقائدية والدينية والقبلية لتصبح مؤشرا قويا وفاعلا في تحديد برنامج الحزب وسياساته العامة واتجاهه القيمي وموقعه من السلطة السياسية، الأمر الذي يؤدي إلى وجود أحزاب سياسية ذات نزعات متصادمة وولاءات اجتماعية مختلفة (أحزاب ذات نزعة استقلالية، أحزاب طبقية، أحزاب عمالية، أحزاب راديكالية، أحزاب دينية، أحزاب طائفية عرقية...الخ).

وعلى هذا الأساس فقد اخترنا لموضوعنا الذي يحمل عنوان " أثر الانقسامات المجتمعية على البنية السياسية والاجتماعية للظاهرة الحزبية في موريتانيا" على اعتبار أنّها نموذج يصلح للدراسة فهي أولا تمثل عينة حية للمجتمعات العربية المتكونة من عدة جماعات تحتفظ كل منها بهويتها الخاصة، وثانيا لأنّ طبيعة الأحزاب السياسية في موريتانيا خضعت بنيتها من حيث النشأة والتكوين إلى الإستعانة بالأطر التقليدية القائمة على الطائفة والقبيلة والعرف والدين، ومرادنا في هذا كله الإجابة على الإشكالية الرئيسة التي تقوم عليها المذكرة والمتمثلة في:

"الى اي مدى اثرت الاشكال المختلفة للانقسامات المجتمعية القبلية والدينية في بلورة انماط بعينها من الظاهرة الحزبية؟ "

وبالموازاة مع هذه الإشكالية الرئيسة سنحاول الإجابة أيضا عن التساؤلات الفرعية الآتية:

1 هل تعكس بنية الأحزاب السياسية طبيعة الانقسامات الموجودة في المجتمع ؟

2 هل تظل الأحزاب السياسية مستقلة عن الانقسامات الإجتماعية أم أنها تتحرك تبعا لها ؟

3 هل الأحزاب السياسية تحد من أثر هذه الانقسامات أم أنها تساهم في زيادة أدوارها؟

هذه الأسئلة جميعها سوف تحاول الإجابة عنها الفرضيات العلمية التالية:

1. كلما كان المجتمع متعدد الانتماءات الدينية والطائفية كلما كان هناك انقسام سياسي حزبي كبير.

2.كلما كان هناك تماسك داخلي كلما قلت حدة الانقسامات الاجتماعية والسياسية.

3. كلما كانت هناك تنمية اقتصادية وسياسية متدنية كلما زاد تأثير البناءات التقليدية في العملية السياسية.

يجدر بنا القول بداية أنه رغم تناول ظاهرة الأحزاب السياسية من قبل العديد من علماء السياسة، من أمثال موريس دوفرجيه (Maurice Duverger) وجون شارلو (Jean) Charlot اللذان استعملا متغيرات عديدة واقترابات أفضت بهم إلى تحديد أشكالها وأنماطها وتصنيفاتها وجعلها قاعدة عامة تصلح لأن تعمم على جميع الأحزاب وضمن أي منتظم كان، لكن تناولهم هذا لم يكن ليراعي طبيعة الخصوصيات الثقافية والدلالات الاجتماعية التي لها تأثير في نشأة هذا الحزب أو ذاك، لذا فإن أهمية دراستنا لهذا الموضوع تكمن في كشف تأثير التركيبة الطائفية والولاءات الفردية – في المجتمع الموريتاني

إنّ موضوع الانقسام الاجتماعي موضوع حديث وفقا للآليات العلمية المنتهجة ضمن حقل العلوم السياسية، لذا فإن أول صعوبة واجهتنا ونحن في إطار البحث تمثلت في قلة المراجع والمصادر المتخصصة وشح المكتبات منها. جميع الدراسات والأدبيات الأكاديمية العلمية التي تناولت هذا الموضوع غربية بالأساس ومن أهمها دراسة الباحثين ستاين روكان(Stien Rokkan) وسيمون ليبستSeymon Lipset)) للمجتمعات الاروبية وأشكال الانقسامات التي ولّدت سبعة عوائل حزبية، ثم دانيال لويس سيلر(Daniel –Lous Seiler) الباحث الفرنسي الذي درس في مقاربته العلمية

تأثير اللغة الفرنسية على الحياة السياسية في بلجيكا وسويسرا،وكذالك دراسة يونه يونق شو(Youhayork Choe) في رسالته للدكتوره حول الانقسام الإجتماعي ومستوياته في بريطانيا العظمى واليابان وكوريا الجنوبية (دراسة مقارنة)

إنّ اهتمامنا بهذا الموضوع كان لتحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية نذكر منها:

1. اثراء الدراسات السوسيو سياسية Socio-politique التي تهتم بهذا النوع من الظواهر.

2.للتعمق في دراسة الظاهرة الحزبية في موريتانيا وكشف مختلف المحددات التي تساهم في تكوينها.

3. لمحاولة التعرف على مختلف المتغيرات التي تحدد معالم الظاهرة الحزبية في موريتانيا .

4. للتأكد من صدق مقولة أنّ الأحزاب السياسية ليست مجرد هياكل تنظيمية ومؤسسية فحسب بل اضافة إلى هذا فهي تمثل اتجاهات قيمية ومذهبية تستند إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية.

وأما عن المنهجية فموضوعنا يندرج ضمن الدراسات التي تمزج بين الجانب الوصفي والتفسيري الهادف إلى إعطاء صورة كلية عن الظاهرة الحزبية، وتحليلها ثم تفسيرها تبعا لإطارها الاجتماعي التاريخي ثم التعرف على مكوناتها تمهيدا للوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

ولهذا فقد اقتضى منا الأمر الاستعانة ببعض أنواع الدراسة والمناهج والاقترابات نجدها مناسبة في تحليل وتفسير ظاهرة الإنقسام من بينها: الدراسة المقارنة على اعتبار أننا بصدد دراسة مقارنة بين أنواع الانقسامات في الدولة الواحدة الأمر الذي يتطلب منا إبراز عناصر التشابه والاختلاف وكشف دلالاتها وتفسير نقاط الاتفاق والاختلاف بين مجالات ومستويات الانقسام الاجتماعي في موريتانيا، واعتمدنا أيضا على المنهج التاريخي لمعرفة الظروف والملابسات التاريخية التي حكمت سير الظاهرة الحزبية وظاهرة الانقسام واستخلاص العلاقات الموجودة ضمن اطارها الزمني.إضافة إلى الاقتراب

الوظيفي الذي استخدمناه في تحليل وظائف الأحزاب السياسية ضمن الأنساق الاجتماعية الموريتانيا والكشف عن البني الاجتماعية التي تؤثر في تحديد أدوارها ضمن العملية السياسية، واقترابي الجماعة والطبقة الاجتماعية وهما اقترابان يسمحان بدراسة الظواهر الميكرو سياسية مثل ظاهرة الانقسام ولكون أن الطبقة والجماعة تعتبران محركا التفاعل الاجتماعي بجميع ابعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.إضافة أيضا إلى اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع الذي يكشف لنا عن طبيعة العلاقة التي تربط بين الدولة - بجميع أجهزتها- والأطر التقليدية ممثلة في القبيلة والطائفة والجماعات الدينية من حيث تحديد أنماط الضعف والقوة في هذه العلاقة ومدى التفاعل المتبادل الذي يكون بينهما.

لقد تم تناول هذا الموضوع في فصلين اثنيين بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

ففي الفصل الأول تم التعرض إلى البعد النظري لظاهرة الانقسام الإجتماعي وتضمن إبراز مختلف المفاهيم الأساسية لمصطلح الانقسام وشرح دلالاته اللغوية، ثم ايضاح أهم التعاريف الاصطلاحية التي تختلف من سياق معرفي لآخر ومحاولة وضع تعريف إجرائي شامل لجميع المتغيرات التي يتضمنها هذا المصطلح بما في ذلك متغيري الجماعة والجماعة العرقية، بالإضافة إلى التعريف بالسياق التاريخي للظاهرة وأهم المراحل التي ساهمت في تطور دراستها، وفي جزء آخر نتطرّق للأشكال المختلفة للانقسامات الاجتماعية بداية من الأشكال التجزيئية الإنفصالية وصولا إلى الانقسامات الثقافية المعيارية، محددين بذالك أهم المفكرين الذين قاموا بتصنيف هذه الأشكال وتوجّهاتهم الفكرية والعلمية، ثم تحديد المستويات التي تقع ضمنها عملية الانقسام والمتغيرات المسؤولة عنها في البيئة السياسية للنظام السياسي محل البحث، وفي الأخير نتناول الظاهرة الحزبية تعريفها وخصائصها مبرزين مدى ترابطها بعملية الإنقسام وكذا أهم العائلات الحزبية وتصنيفاتها المتولدة جراء عملية تأثير المتغيرات الإجتماعية على المنتظمات الحزبية والسياسية.

أما في الفصل الثاني وهو الدراسة التطبيقية من هذه المذكرة تم التطرق فيه للتعريف بالبنية الاجتماعية والسياسية والتاريخية لموريتانيا ، تمّ الحديث عن الإطار التاريخي لنشأة الأحزاب السياسية في موريتانيا والوقوف على أهم المراحل التي مرت بها، ثم تحديد العوامل التي ساهمت في بلورتها وتقسيمها إلى أنماط مختلفة بداية من العامل

القبلي ، ثم العامل الديني والصوفي، فالعرفي، لنصل في النهاية إلى استنتاج أهم العوائل الحزبية المتولدة جرّاء تأثير هذه المتغيرات الأربعة.

الفصل الاول

تعد الانقسامات المجتمعية ظاهرة انسانية اجتماعية تعرفها عديد من المجتمعات الانسانية،وهي تترجم الحالة التكوينية الاولى لكل نواة سوسيولوجية. منها ما يؤثر في التركيبة المجتمعية ومنها مايؤثر في حالات الاستقرار واللاستقرار ومنها مايؤثر في شكل المجتمع الحزبي والسياسي لاي وحدة سياسية، من هذا المنطق يعالج الفصل الاول من دراستنا النظرية ماهية هذه الانقسامات ،اشكالها والمتغيرات المحددة لانماطها في العالم العربي ، ثم دراسة الظاهرة الحزبية وعلاقتها بالانقسامات .

المبحث الأول: ماهية الانقسام المجتمعية .

المطلب الأول: تحديد مفهوم الظاهرة.

1 (التعريف اللغوي:

تشير كلمة انقسام من حيث الدلالة اللغوية إلى عدة معان مختلفة، يقول ابن منظور " تشتق كلمة انقسام من الفعل الرباعي قسّم (تقسيما) ، أي بمعنى جزّأ الشيء وفرّقه ، يقال قسّم الدّهر القوم أي فرّقهم وشتّت شملهم وقسّم الشيء يقسّمه قسما، الموضع مقسّم، وقسّمه أي جزّأه، يقول ابن الهيثم منشدا

فمالك إلا مقسم ليس فائتا به أحد فاستأخرن أوتقدما "

وفي قاموس المحيط للفيروز آبادي نجد: "الانقسام(مصدر) من الفعل الخماسي(انقسم)، ومعناه:قابلية التجزؤ ، ويطلق على معان ثلاث:

1. انقسام أعضاء النادي وتوزعهم لمجموعتين أو مجموعات بسبب تباينهم في الرأي.
2. انقسام الجماعة، أي انفصال أفرادها بسبب خلاف في الرأي أو العقيدة، تقول مثلا حدث انقسام وانفصال في الحزب.
3. وفي علم الحياة عند الحيوان يدل مصطلح الانقسام على انقسام الخلية الحية إلى خليتين، لكل منها نواة تحتوي على عدد من الكروموسومات يساوي عدد كروموسومات الأم" .

أما في اللغات الأجنبية، فان كلمة (انقسام) بحسب المدلول العلمي المراد الانتهاء إليه، تقابلها الكلمتين (Clivage) باللغة الفرنسية و(Cleavage)باللغة الانجليزية وإن كان المعنى اللغوي للكلمتين في كلتا اللغتين يختلف مدلولهما عن اللغة العربية من حيث العمومية والشمول.

فقد جاء في الموسوعة الانجليزية The Hutchinson Encyclopedia أن كلمة انقسام (Cleavage) هو" مصطلح يوسم به علم المعادن، ويدل على عملية تشطير المعادن إلى أجزاء دقيقة تكون في العادة على مستوى الذرات المترابطة ترابطا ضعيفا لتصبح كل وحدة مستقلة ببنيتها الداخلية ، ونتيجة لهذا فان محصلة هذا الانشطار يؤدي إلى أمرين :

أولا:إلى معرفة مختلف المميزات التي يستقل بها كل شكل من أشكال هذه المعادن.

ثانيا: إلى الكشف عن الأنواع الجديدة الناتجة من جراء عملية التشطير أوالانقسام"

.

(2 التعريف الاصطلاحي :

لقد ارتبط التعريف الإصطلاحي لظاهرة الإنقسام الإجتماعي بوجود عاملين أساسيين، على إثرهما انقسم المفكرون في تحديد المعنى الإصطلاحي المراد الإنتهاء إليه، يتمثل العامل الأول في أشكال الصراعات الاجتماعية، أما العامل الثاني فمتعلق بارتباط الإنقسام بالعملية الإنتخابية والسياسية .

1-تعريف الانقسام الاجتماعي انطلاقا من أشكال الصراعات الاجتماعية:

ونميز ضمن هذا الإطار بين ثلاثة تعاريف، التعريف الأول فهو لموريس دوفرجيه M.Duverger ، حيث يعتقد أن مفهوم الانقسام الاجتماعي يحمل مدلولا صراعيا وتنازعيا ويعبّرعنه "بالعملية التي تجري بين أفراد وفئات وطبقات مجتمع ما تتصارع للحصول على السلطة أوللمشاركة فيها أومعارضتها والتأثير عليها" .أما التعريف الثاني فهو لستاين روكانS.Rokkan ومارتن ليبست M.Lipset حيث يعتقدان في مؤلفهما حول بنية الإنقسامات والأنظمة الحزبية ، أن ظاهرة الإنقسام الاجتماعي تعني في أبسط

معانيها؛ مجمل الصراعات والنزاعات التي تأتي من جراء العلاقات الواقعة داخل البنيات الاجتماعية المختلفة.

أما التعريف الثالث لهيثر ستولHeather M.Stoll الذي يعتقد أن الإنقسام الاجتماعي هو" ذالك الانشطار الذي يقع بين الجماعات في أصولها وامتداداتها العرقية ،وتكون بسبب عوامل اجتماعية نمطية مثل الجنس والدين والطبقة ...الخ " .

الملاحظ على هذه التعاريف أنها اكتفت بحصر دلالة الانقسام الاجتماعي في معاني الصراع والنزاع، دون الإشارة إلى القرائن الاجتماعية الأخرى حيث أن الكثير من المجتمعات التي توجد بها انقسامات طائفية كانت أو جهوية، لاتؤدي فيها بالضرورة إلى وجود صراعات أو حروب داخلية بل تؤدي وظائف تكاملية تنافسية تساهم في توفير مساهمات متعددة لبناء الوحدة السياسة التي تتقاسمها جميعا.

2-تعريف الانقسام انطلاقا من علاقته بالعملية الانتخابية:

عرّف أوليفيه دوهامل O.Dohmanظاهرة الانقسام الاجتماعي على أنها" التعبير الذي يستعمل للدلالة على خطوط الانشطار في صميم المجتمعات السياسية، وتكون عادة نتيجة لتعدد النزاعات وتنوعها اللذين ميزا تاريخ المجتمعات ، وتشكّل إذ ذاك الأحزاب السياسية عوامل الحفاظ على هذه الانشقاقات، كما تعتبر قوى اندماجية تتيح إصباغ الصفة المؤسسية على عملية التعارض الإجتماعي" . وقدّم الآن زوكرمان Alan Zuckerman الانقسام على انّه يمثل معيار تعارض أو تجزئة جماعتين من الناس مختلفين حول قضية من القضايا التي ترتبط بمسألة الهوية والإيديولوجية ... وجملة المفاهيم المتعلّقة بالثقافة الانقسامية أو الانقسام في الرأي أو النظرة الإيديولوجية...الخ."

أما دو قلاس راي Douglas Rae وميشيل تايلور Michael Taylor فيعرفان الانقسام الاجتماعي، على أنّه "يمثل معيار تجزئة المجموعة الكبيرة إلى وحدات صغيرة تؤثر بشكل آني على أعضاء المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انقسامات سياسية مختلفة، تتمظهر بشكل واضح خلال العمليات الانتخابية وضمن عضوية التنظيمات المتعددة" .

المطلب الثاني : التطور التاريخي لدراسة ظاهرة الانقسامات.

لقد حظيت ظاهرة الانقسام المجتمعية باهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين في ميدان علم الاجتماع والانتربولوجيا، قبل انتقالها إلى علم السياسية، وقد برزت بشكل واضح ضمن البحوث السوسيولوجية الفرنسية، حيث تجمع اغلب الدراسات التي تعرضت إلى هذه الظاهرة على أن الجذور الأولى لهذا التوجه ترجع إلى أعمال عالم الاجتماع إميل دوركايم Emile durkeim سنة1893 الذي لاحظ أن المجتمعات البشرية تنتقل بالتدرج في صيرورتها التاريخية من أشكال التضامن الآلي إلى أشكال التضامن العضوي، أي من أشكال التضامن القائمة على أساس التشابه بين العناصر المكونة للمجتمع إلى نوع آخر من التضامن يفرض الاختلاف والتكامل اللذين يؤدي إليهما تقسيم العمل والوظائف اللازمة للنمو الديمغرافي .

ويعتقد دوركايم Durkeim أن الجماعة القطعية المتجانسة(la horde) هي التي تشكل المنطلق الأول لكل أنماط الاجتماع الإنساني لما كان يجمع بين أعضائها من تجانس و تشابه، وعندما تصبح هذه الجماعة جزء من جماعة أوسع تدعى عشيرة وهكذا إلى أن تصل إلى مستوى كلي يضمن لها أحقية التعبير والتمثيل السياسي.

لكن على الرغم من إسهامات دوركايم Durkeim في تفسير ظاهرة الانقسام الاجتماعي إلا أن المدرسة السوسيولوجية الفرنسية لم تستفد كثيرا من كتاباته كونها تركزت على الجانب العضوي والآلي للجماعات وافتقرت إلى التحليل الوظيفي لأدائها وصيرورتها، إلى أن جاءت المدرسة الانجلوساكسونية مع بدايات القرن العشرين ممثلة في كتابات بريشتارد Brichard وغلنر Glinzوبول باسكون P. Paxon. وتمكنت من وضع اطر نظرية تحلل ظاهرة الانقسام الاجتماعي وتربطها بأصولها الانتروبولوجية التاريخية وتضعها ضمن سياقها العلمي .

يقول هيثر ستولHeather Stoll. "بداية من سنة 1950 أضحت الظاهرة الإنقسامية تدرس ضمن الدراسات الميكروسياسية كجزء من الثورة التي أحدثتها المدرسة السلوكية في علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أعتمدت السلوك الملاحظ كإطار مرجعي للتقرب من الظاهرة السياسية والبحث عن تفسير الجوانب الأمبريقية فيها باستعمال الإحصاء والكم والعمليات الحسابية ،ولقد ربط مجمل علماء السياسة الذين تطرقوا

للظاهرة الانقسامية من مثل ليجفرت Lijphart وبيرلسون Perelsonوكذلك ماكفي Mcphee بين مختلف أشكال الإنقسامات ومؤشرات الاختيارات الانتخابية .

وعلى العموم فإن المدرسة الانجلوساكسونية ترى أن المجتمعات الانقسامية هي المجتمعات التي تنشطر بصفة لا متناهية، بحيث أن الأجزاء المتولدة عن هذا الانشطار تتشابه فيما بينها ويعاد إنتاجها باستمرار لتخلق مجموعات تتنافس حول أهداف عدة تؤدي بها إلى التوازن المستمر فيما بينها ، وقد اعتبر بول باكسون Paul Paxon العالم الإنجليزي أن النعت الانقسامي مأخوذ من مصطلحات علم الحيوان "Zoologie" أكثر مما هو مأخوذ من الفيزياء والرياضيات ، فالحيوانات منقسمة ومكونة تكوينا يمكن معه للشخص الحيواني الواحد أن ينقسم على نفسه إلى شطرين وهكذا الأمر بالنسبة للمجتمعات البشرية التي تجعل منها الأعراف و العادات سببا لإحداث تمايزات متعددة ومختلفة

ومع مطلع سنة1951 تمكن العالم الفرنسي موريس دو فرجيهM.Duverger من وضع اقتراب سوسيولوجي لظاهرة الإنقسام معتمدا في ذالك على التفسير الاجتماعي الصراعي للجماعات ، فاعتبر أن ظاهرة الانقسام والصراع هما ظاهرتين دائمتين في المجتمعات ، تمثلها الفئات والطبقات التي تؤدي أدوارا سياسية وثقافية تؤثر في الهياكل المشكّلة للنظام السياسي ، وعلى هذا الأساس فإن هناك ستة عوامل للصراع تؤدي إلى عملية الانقسام داخل المجتمع وهي :

العوامل البيولوجية: وتتجسد من خلال نظرية النزاع من أجل البقاء ونظرية الاختلاف العرقي.

العوامل النفسية: حيث تلعب دورا أساسيا في عملية الصراع من خلال سعي كل فرد إلى احراز أكبر قدر من المنافع بأصغر مقدار من الجهد .

العوامل الديمغرافية: فالضغط الديمغرافي عبر التاريخ كان عاملا مهما في احداث نزاعان بين الأمم، وفرط ازدياد السكان يؤدي في الغالب إلى اضطرابات سياسية، ويستلهم دوفرجيه مثالا على ذلك بتضاعف عدد سكان أوربا بين سنة 1814 وسنة 1914 الأمر الذي كان سببا في نشوب النزاعات الكبرى التي عرفتها القارة خلال النصف الأول من القرن العشرين .

العوامل الجغرافية: إنّ العوامل المناخية وطبيعة الإقليم وحجم البلد من حيث الاتساع أو الضيق وتوزيع السكان على مختلف الأقاليم وحجم المبادلات والثروات له دور منوط في سعي كل فئة اجتماعية لإحراز السبق على الأخرى .

العوامل الاجتماعية والاقتصادية:فجميع دراسات الرأي العام والتحليلات التي تناولت الانتخابات والأحزاب تدل على أن هناك تلازما قويا بين الاختيارات السياسية ومستوى المعيشة الاجتماعي .

العوامل الثقافية: فالكثير من الصراعات السياسية تكون بسبب الإختلاف في العقائد والإيديولوجيات، وطبيعة المؤسسات والتصورات وطبيعة القيم السائدة والحضارة والديانة .

وفي نهاية الستينات من القرن العشرين تمكن العالم النرويجي ستاين روكان Stein Rokkan بمعية سيمون ليبست Seymon Lipset في مؤلفهما الشهير حول "الأنظمة الحزبية والانقسامات الانتخابية"سنة 1976 من وضع مقاربة شاملة لهذه الظاهرة، واعتبراها متغيرا مستقلا يؤدي بالبناءات التقليدية للجماعات إلى التأثير في العملية السياسية بوصفها متغيرا تابعا، وبعد ذالك استطاع دانيال لويس سيلر Daniel Louis Seiller أن يطور هذه المقاربة الاجتماعية لكل من روكان وليبسيت ويجعلها قادرة على تجاوز النظم الغربية وقابلة للتعامل مع النظم غير الغربية من خلال مؤلفه حول "الأحزاب السياسية في الغرب" الذي عالج من خلاله إشكالية الانقسامات السياسية في أوربا وكيف أثرت في تحديد أنماط الأنظمة الحزبية .

وبداية من سنة1990 ظهرت مدرسة جديدة تعنى بالدراسات الإنقسامية أطلق عليها المدرسة ما بعد المادية، وتشكلت من خلال كتابات كل من ماير وبارتولينك (Mair وBartolincy سنة1990)، وسكاربراو ونوتسن(Scarbrough وKnutsen سنة1995) وكريزي(Kriesi سنة1998)، فحسب هؤلاء فان المرحلة الآتية أفرزت صيغ انقسامية جديدة قائمة على الاقتصاد والثقافة الاقتصادية، وقد ساهمت الحرب العالمية الثانية في فسح المجال لظهور هذه الانقسامات التي تحددت بناء على ثلاثة عناصر وهي: القاعدة البنيوية، القيم السياسية للجماعات، درجة الالتزام السياسي، هذه القيم أفرزت نوعين من الأحزاب، أحزاب تقليدية وأحزاب اجتماعية ديمقراطية تستند على الثقافة العصرية.

تعتقد المفكرة بيبا نوريس Pipa Norris أنّ الانقسامات التي تحدّث عنها كل من روكان Rokkan ولبستLipset هي انقسامات تقليدية بالأساس من حيث اعتمادها على النظرة السوسيولوجية في تفسير طبيعة الأنظمة الحزبية، واختفت في المرحلة ما بعد المادية حيث ظهور انشقاقات جديدة قائمة على المعيار الاقتصادي النفعي المؤثرة في عملية الأداء السياسي، بدلا من الصراعات التقليدية التي كانت تقوم على أطر عشائرية وإثنية ، وتمظهرت هذه الانقسامات الجديدة في طبقات البرجوازيين الصغار وصغار المقاولين وحرّاس المحلات والتجار والحرفيين المزارعين المستقلين،.وقد شكل هذا الاتجاه الذي فسّر الانقسامات على أسس نفعية اقتصادية نخبة من المفكرين في علم السياسة الحديث أمثال انجلهارت (Inglehart 1990) وفرانكلين(FrankLein 1992) وبركس مانزا(Brooks Manza1997)

أما بالنسبة للدراسات العربية والاسلامية فلقد عنى الكثير من المفكرين والفلاسفة العرب والمسلمين بهده الظاهرة في المجتمعات العربية انطلاقا من محدد القبيلة على اعتبار أنّ ظاهرة اجتماعية ضاربة في أعماق التاريخ العربي في المغرب والمشرق على حد سواء، وبالرغم مما حظيت به من دراسات في الماضي (العصبية، علم الأنساب...) فإنها لا تزال تشكل مركز اهتمام علمي يحظى بكثير من التقدير، وبخاصة أنها استطاعت أن تتعايش وتتكيف مع كثير من التغييرات العميقة التي عرفها الواقع العربي.

وضمن هدا الإطار يشار إلى العلامة عبد الرحمان ابن خلدون مؤسس علم العمران الاجتماعي الذي كان له دورا متميزا في شرح بنيوية المجتمعات العربية وتفسيرها تفسيرا علميا تجريبيا مبنيا على الملاحظة والقياس ونقد الأخبار واستيفاء الحقائق والوقائع وإرجاعها إلى الأصل الموضوعي لها. ولعل نشأة ابن خلدون في بيئة علمية مستفيدا من تجربة والده الذي كان أول معلم له، وتجارب أصدقائه من العلماء والمشايخ الذين قرأ عليهم القرآن ، ودرس عليهم العلوم الشرعية من تفسير وحديث وفقه وأصول وتوحيد والعلوم اللسانية من لغة ونحو وصرف وبلاغة وأدب ومنطق وفلسفة وعلوم طبيعية ورياضيات إضافة إلى تقلده مناصب عدة في الممالك والدول التي كانت تستقبله سواء في المغرب أو المشرق العربي –كل هدا أعان في صقل تجربته وفي قدرته على استخلاص قاعدة معرفية

علمية حول الانقسامات القبلية والعصبية في المجتمعات العربية في كتابه الكبير الذي حمل عنوان " ديوان المبتدأ والخبر والعرب والعجم ومن عاشرهم من ذوي السلطان الأكبر" .

وبعد ابن خلدون نجد مجموعة من الفلاسفة والمفكرين المتقدمين الذين عالجوا المجتمعات العربية انطلاقا من الخصائص القبلية والعرقية التي يبنى عليها من أمثال الدكتور احمد بن عبد الوهاب بن محمد النويري في كتابه " نهاية الأرب في فنون الأدب " وابن سعيد في كتابه "الطبقات" وكتب ابن هشام وابن الأثير...الخ .

وفي العصور المتقدمة برز كل من سالم البيض والمختار الهرماس وعبد الله حمودي وناصر السوسي وعبد الله العروي وغيرهم ممن حاولوا ان يعالجوا ظاهرة القبيلة والطائفة في المجتمعات العربية انطلاقا من استخدامهم لمناهج وآليات غربية.

إضافة إلى بعض الكتاب الغربيين الذين درسوا المجتمعات الإفريقية والعربية من هده الزاوية من مثل بريتشارد عالم الاجتماع الإنكليزي الذي أخذ فكرة الانقسامية عن دوركايم ودرس بها قبائل النوير السودانية والحركة السنوسية في ليبيا سنة 1949 انطلاقا من كونها حركة صوفية امتدت فروعها عبر ليبيا من سنة 1837 الى فترة الاجتياح الإيطالي. وقد عثر بريتشارد اثناء دراسته لقبائل برقة على أنماط التنظيم الانقسامي التي سبق له أن عاينها لدى النوير .

وعموما فان المحاولات العربية في دراسة الظاهرة الانقسامية تنطلق من كون ان المجتمع الانقسامي هو الذي يتكون من فئات متداخلة في ما بينها، كل نقطة من نقاط التداخل تحدد وحدات من مستوى معين، القبيلة مثلا تشمل سلالات (عروش) ترتبط فيما بينها بحسب بعض المبادئ، ويكون مجموعها وحدة اجتماعية – سياسية تتمتع بقدر من الاستقلالية، وتشكل كل قسمة من هده السلالات وحدة اجتماعية وتندرج كل وحدة اجتماعية تحت نسب يحدد من دون أي التباس نوعية العلاقات الموجودة سواء بين الفئات أو بين الافراد، وعادة مايبرر النسب وجود علاقات بين بين القسمات ويتم تحديد هوية الفئات بالاستناد الى مجموعة من الاجداد صعودا الى اعلى مستوى، حيث تلتقي جميع الانساب عند جد موحد تعرف به القبيلة الواحدة أو الحلف القبلي.

المبحث الثاني: أشكال الانقسامات ومتغيراته في العالم العربي

المطلب الأول: أشكال الانقسام الاجتماعي

لقد تعددت أشكال الانقسامات الاجتماعية وتصنيفاتها بتعدد المصنّفين وتوجهاتهم الفكرية وطبيعة القيم التي يؤمنون بها، اضافة إلى المتغير الذي يعتمدونه كأساس للتحليل والقياس والمقاربة، واختلاف البيئة العلمية والمجتمع البحثي الذي ينطلقون منه كعينة لتفسير مقارباتهم، وضمن هذا الإطار سوف نميز بين نمطين أساسيين من أشكال الإنقسامات الإجتماعية، النمط الأول يتعلق بطبيعة النسق الإجتماعي والقيمي للتركيبة الاجتماعية، أما النمط الثاني فيتعلق بطبيعة النسق السياسي والحزبي للوحدات السياسية .

النمط الاول ويتمثل في تصنيفين رئيسيين وهما:

التصنيف الأول: لدوقلاس وي Douglas Wie وميشال تايلور Michael Taylor

قام كل من دوقلاس Douglas وتايلور Taylor بتحديد أشكال الانقسام في ثلاثة أجزاء رئيسة وهي :

1. الانقسام في الأنساب: وهو الانقسام المتعلق بالمجتمع وتكويناته الاثنية المختلفة ويكون بسبب: العرق والطبقة والطائفة .
2. الانقسام في المواقف: ويعني انقسام المجموعات واختلافها بسبب الرأي والإتجاه الأيديولوجي أو المرجعية الفكرية التي يحملونها، ويشار ضمن هذا الإطار إلى مختلف الأيديولوجيات التي عرفها العالم مثل الاشتراكية والرأسمالية... الخ .
3. الانقسام في السلوك: ويقع هذا الانقسام على مستوى التمايزات الحضارية والمدنية للشعوب من حيث مستواها المعيشي والحضاري والفكري .

التصنيف الثاني: لسكوت فلنقنScott Flangan

يختلف تصنيف فلانقن Flangan عن تصنيف كل من دوقلاس Douglas وتايلور Taylor؛ من حيث اضافته للعامل الاقتصادي والثقافي واعتقاده أن هناك ثلاثة أشكال كبرى تقع ضمنها عملية الانقسامات الاجتماعية عدها على النحو الآتي:

1. الانقسامات الانفصالية: وهي الانقسامات التي لا يصلح دمجها أو إعادة تركيبها لوجود موانع تحول دون ذلك وتكون بسبب (العرق واللسان والديانات المختلفة)

2. الانقسامات الثقافية: وتتركز حول أربع عوامل يمثل المحدد الثقافي السمة البارزة في تمايزها وهي:

-الانقسام بين الشيوخ والشباب

-انقسام بين سكان الحضر وسكان الريف

-انقسام بين دعاة التقاليد ودعاة العصرنة

-انقسام بين دعاة المحلية ودعاة التحرر .

-الانقسامات الاقتصادية الوظيفية: حيث يلعب المؤشر الاقتصادي دورا بارزا في تحديد طبقات المجتمع ما بين طبقة كادحة فقيرة، والأخرى غنية، أو ما بين طبقة بورجوازية و الأخرى بروليتارية .

لكن على الرغم من اعتماد سكوت على ثلاثة متغيرات أساسية في تصنيفه، المتغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي إلا أنّ هناك صعوبات كبيرة للتميز بين تصنيفاته المختلفة، الأمر الذي يطرح إمكانية تداخلها مع بعضها البعض، فمثلا يمكن لعامل الدين أن يكون ضمن الانقسامات الثقافية بوصفه عاملا يشكل معتقدا ثقافيا مهمّا في المنظومات الشعبية والاجتماعية. ونفس الأمر ينطبق على عاملي (الريف والحضر) و(التقليدي والعصري) ، فيمكن أن تصنف على أساس أنها انقسامات اقتصادية ووظيفية .

النمط الثاني:أشكال الانقسامات المتعلقة بطبيعة النسق السياسي والحزبي للوحدات السياسية وتتمثل في ثلاثة تصنيفات أساسية:

التصنيف الأول: لهاري اكستاين H. Eckstein

قام هاري اكستاين H. Eckstein في تصنيفه لأشكال الإنقسامات الإجتماعية بربط المعامل الإجتماعي باطاره السياسي والحزبي على اعتبار أن المتغير الإجتماعي يؤثر في المتغير السياسي ، لذا وضع ثلاثة أنماط تمثل حسب اعتقاده مجمل الأشكال الأساسية لحدوث أي انقسام :

-الانقسامات الانفصالية: وحددها في القيم الخاصة بكل وحدة سياسية ونظام سياسي، وهي توجد نتيجة للأعراف السائدة في المجتمع .

-انقسامات يكون سببها التباعد الثقافي والفكري: وتشمل المعتقدات العامة وقيم النظام، وعواطف المجتمع والمستوى العلمي والتربوي...الخ .

-الانقسامات الانشطارية: سمتها أنها ترسم خطوطا محددة لا تقبل التغيير في المجتمعات و تتحدد في "العرف و الدين والجنس والجيل و الجهة واللغة والمهن والحرف المختلفة" .

ويرى هاري اكستاين H. Eckstein أن أيا من الانقسامات الثلاثة له مدلولا سياسيا:

الانقسامات الانفصالية مسؤولة عن تحديد طبيعة النظام السياسي، والانقسامات الانشطارية مسؤولة عن تحديد طبيعة المجتمع ومستوى أداء العلاقات التي تؤثر بشكل مباشر في تكوين المجتمع المدني والمسؤول هو الآخر عن تحديد طبيعة النظام السياسي وقيمه، أماالانقسامات بسبب التباعد الثقافي تساهم في تحديد طبيعة النخب الحاكمة وآليات الصراع القائم بينها .

التصنيف الثاني لهانس دالدر Hans Daalder

استطاع هانس دالدر أن يطور عن سابقيه عدة مفاهيم تتعلق بظاهرة الانقسام، فاقترح خمسة أنماط تفصيلية تمثل نسيج المجتمع ومختلف تناقضاته الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

-انقسامات طبقية: وتمثلها المقابلات التالية:

أنصار الصناعة والتجارة في مقابل أنصار العمل اليدوي والفلاحة والزراعة.

ملاك المال في مقابل ملاك الأراضي والعقارات.

-انقسامات دينية ويمثلها:

الحداثيون Modernisme في مقابل الأصوليون Radicalisme، والكاثوليك في مقابل البروتستانت، ورجال الدين والكهنة في مقابل العلمانيين، والإنجيليون في مقابل الملتزمون بأعراف الكنيسة الانجليزية.

-انقسامات قائمة على أساس الصراع الجغرافي و يمثلها:سكان المدن في مقابل سكان القرى والأرياف، وساكني المراكز في مقابل ساكني المحيط.

-انقسامات حول الأمة: (Nation) ويمثلها المحددات الحزبية الآتية:

أحزاب الأقليات الإثنية، الحركات الوطنية المتطرفة، الأحزاب الموالية لدولة أجنبية.

-انقسامات حول شكل أو طبيعة نظام الحكم ويمثلها:

أحزاب سكونية Static تدعوا للحفاظ على الوضع الكائن وعلى طبيعة النظام السياسي القائم في مقابل أحزاب ثورية إصلاحية تدعو إلى التغيير وإلى إحداث ثورة انقلابية على النظام السياسي السائد .

المطلب الثاني: المتغيرات المتعلقة بأشكال الانقسام الاجتماعي في المجتمعات العربية.

انطلاقا من الأشكال المختلفة للانقسامات يتضح أن هناك مجموعة من المتغيرات لها علاقة بموضوع دراستنا لاسيما المتعلقة منها بالانقسامات الانفصالية، وهي تتقارب مع طبيعة النظامين السياسيين محل المقارنة(السودان و اليمن) وتمثل اللبنة الرئيسية لتكوين مجتمعاتها، لذا يتعين علينا أن نقوم بتعريفها وتحديد مفاهيمها الإجرائية.

أولا: مفهوم القبيلة

تعتبر القبيلة من أهم الأنساق الفرعية المشكلة للكثير من مجتمعات العالم الثالث وللمجتمعات العربية على وجه الخصوص، كما أنها احد المقومات الرئيسة في الحفاظ على هويتها وشخصيتها التاريخية والثقافية.

تعني كلمة قبيلة بحسب ما ورد في لسان العرب لابن منظور " الكفيل والعريف والجماعة من الناس يكونون من ثلاثة فصاعدا، من قوم شتى كالزنج والروم والعرب وقد يكونون من نوع واحد . وفي اللغة الإنجليزية فان لفظ قبيلة "Tribe " كما أوردتها الموسوعة البريطانية الجديدة مشتقة من الأصل اللاتيني Tribsوتشير إلى التقسيم الثلاثي لشعب روما القديمة حيث كان متكونا من فروع ثلاثة وهى راماس Ramesوساليس Salines ولاسيرس Luceres .

أما التفسير الاصطلاحي فمعناها "الجماعة من الناس يشكلون مجتمعا ويعلنون أنهم ينحدرون من جد أو سلف مشترك" . وتعبر أيضا عن ذالك " النسق من التنظيم الاجتماعي الذي يشمل عدة جماعات محلية مثل القوى الاجتماعية والعشائر تخضع لزعيم تقليدي

وتقطن إقليما معينا وتتحدث لغة واحدة وتسود بينها ثقافة مشتركة تتركز على مجموعة محددة من العواطف والأفكار" .

وتعد القبيلة الوحدة الاساسية لنشأة أغلب الدول العربية، وهي إحدى أهم الأركان التي تتحدد بها مستوى علاقاتها الاجتماعية، فضلا عن أدائها السياسي والثقافي، وقد عّبر عن ذلك النويري في تصنيفه للأشكال الطبقية في المجتمعات العربية عندما قسّمها إلى:

الطبقة الأولى: الشعب وهو النسب الأبعد، (مثل عدنان عند العرب) وقد سمي شعبا لأنّ القبائل تتشعب منه

الطبقة الثانية: القبيلة وسميت كذلك لتقابل الإنسان فيها بعضها ببعض واستوائها في العدد.

الطبقة الثالثة: العمارة وهي ما انقسم فيه انساب القبيلة (كقريش)

الطبقة الرابعة: البطن، وهي ما انقسم فيه أقسام العمارة (كبني عبد مناف)

الطبقة الخامسة: الفخذ، وهي ما انقسم فيه البطن (كبني هاشم)

الطبقة السادسة: الفصيلة، وهي ما انقسم فيه أقسام الفخذ (كبني العباس).

وبحسب هذا التقسيم فان الشعب تجمع القبائل، والقبيلة تجمع العمائر والعمارة تجمع البطون، والبطن يجمع الأفخاذ والفخذ يجمع الفصائل.

ثانيا: مفهوم الأقليات

تعتبر ظاهرة الأقلياتMinorities من الموضوعات الهامة التي عنى بها الدارسون في علم الاجتماع السياسي، وهو موضوع تداخلت فيه تخصصات عديدة مثل علم الاجتماع والانتروبولوجيا والسياسة والتاريخ ودراسات الحضارة وعلم الوراثة، فضلا عن تداخله المعرفي مع بعض الظواهر المشابهة له من مثل الجماعات العرقية والسلالية، والطائفية، والعنصرية

جاء في الموسوعة البريطانية الجديدة أن الأقلية هي « مجموعة متميزة ثقافيا أو اثنيا أو عرقيا، تعيش ضمن مجتمع أكبر وتحمل شبكة من الآثار السياسية والاجتماعية »

وفي المعجم النقدي لعلم الاجتماع تعني كلمة أقلية «تجزئة مجموعة إلى مجموعتين داخليتين على الأقل، تكون أحداهما أكثر عددا من الأخرى، أو إذا كان ثمة أكثر من مجموعتين داخليتين، أكثر عددا منها كلها».

أما من حيث الاصطلاح فيمكننا التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسة انطلقت كل منها من معيار محدد في إيضاح المعنى المراد من كلمة أقلية.

الاتجاه الأول: وينحو أنصاره في تعريفهم للأقلية إلى التركيز على معيار العدد، فهي لا تعدوا أن تكون جماعة عرقية متمايزة عن غالبية السكان في مجتمعاتها بصدد أي من مقومات الذاتية العرقية كوحدة السلالة أو اللغة أو الدين أو غير ذالك من المقومات.

الإتجاه الثاني: وينحو في تعريفه للأقلية اعتمادا على معيار الوضع السياسي والإجتماعي والإقتصادي للجماعة، إذ تعد أقلية كل جماعة عرقية مستضعفة أو مقهورة من الناحية السياسية بغض النظر عن عدد أفرادها حتى ولو كانوا يمثلون أغلبية عددية ازاء ماعداهم من أفراد مجتمعهم .

أما الإتجاه الثالث: فيمثله المشتغلين بالدراسات القانونية وهم يذهبون بصدد تعريفهم للاقلية إلى الجمع بين معيار العدد بمضمونه الذي أسلفنا الإشارة إليه، ومعيار الوضع السياسي والإجتماعي والإقتصادي للجماعة بمضمونه المتقدم، إذ تتمحور تعريفاتهم كون أن الأقلية هي" الجماعة العرقية ذات الكم البشري الأقل، والوضع السياسي والإجتماعي والإقتصادي الأدنى أو غير المسيطر في مجتمعها.

ثالثا : مفهوم الطائفة

لغويا تشتق كلمة طائفة من الفعل الثلاثي (طوف)، وهي الجماعة أوالفرقة، قال الله تعالى(وَإِنْ طائفتانِ مِنَ المؤمنين اقْتتلوا فأصلِحوا بينهمَا) ، وهي الجماعة من الناس يجمعهم رأي أو مذهب يمتازون به عمن سواهم .

كما تدل أيضا على «الجزء من الكل وهو المعنى الذي ورد أكثر من 21 مرة في القرءان الكريم(طائفة من أهل الكتاب) (طائفة منكم) (طائفة منهم) (طائفة أخرى) (طائفة من المؤمنين) و هي بهذا المعنى تشير إلى نوع من التكامل الديني بين أفراد المجموعة يعتريهم دفاعا دينيا وأيديولوجيا وتنظيميا موحدا» .

أما من حيث الاصطلاح فقد عرف الأستاذ برهان غليون الطائفية على أنها«تعبر عن ظاهرة سياسية اجتماعية لجماعة من الناس ينتمون إلى وحدة فكرية ومذهبية وان اختلفت أجناسهم وأعراقهم وصلاتهم، وهي تشترك في ثلاثة محددات رئيسية

1. تعدد الانتماءات وعدم اندماجها اجتماعيا في بنية أو لحمة واحدة.
2. قوة تماسك الطائفة عصبيا وقوة الولاء لدى أفرادها لزعمائها.
3. ارتباط أفرادها بوحدة منسجمة معادية للتوجهات العامة للدولة الحديثة ولمؤسساتها»

تعد الطائفية من أهم الأنساق الاجتماعية التي تضم إليها شرائح واسعة من الناس قصد التماس الصلاح الدنيوي و الأخروي، ويعبر عادة عن الطواف الدينية الموجودة في المجتمعات العربية بالطرق الصوفية وهي عبارة عن "مجموعة من المؤمنين يجمعهم الاطمئنان إلى فضائل شيخ بعينه، ويؤدون طقوس الصلاة و العبادة معا، والفكرة الرئيسة في قيام الطرق الصوفية هي الاعتقاد بان الشخص العادي يحتاج إلى هداية شخص لديه قدر خاص من الفضائل الروحية ليكون واسطة بين الله و بينه" .

المبحث الثالث: الأحزاب السياسية وعلاقتها بالانقسام الاجتماعي

المطلب الأول: تعريف الحزب السياسي.

إن فكرة إنشاء الأحزاب السياسية فكرة قديمة، تطورت بتطور مفهوم الدولة وتطور الحياة البرلمانية، ففي الدولة الامير حيث كانت المؤسسة السياسية بمختلف عناصرها من ارض وشعب تتّحد بشخص الأمير لم تكن الاحزاب قد ظهرت للوجود كآلية تعبيرية لمصالح الشعب ، لكن مع تطور مفهوم الدولة والإنتقال إلى مرحلة الدولة الإقليمية والدولة الأمة أصبح الشّعب يعتبر محور السلطة ،فبدلا (من أنا الدولة) أصبح الشعب هو مصدر السلطة ومالكها، الأمر الذي دعا إلى إحداث أجهزة ومؤسسات سياسية قانونية تعبر عن واجبات الافراد وحقوقهم وعن جميع انتماءاتهم الإجتماعية والطبقية والعرقية ،وقد عبر عن هذه الأجهزة بالأحزاب السياسية .

أولا: تعريف الحزب السياسي:

يقصد بالكلمة (حزب) في اللغة العربية القسم أوالجزء، وكذلك الصنف من الناس أو الجماعة أو الطائفة أما كلمة (Parti) باللغة الفرنسية فإنها تحمل دلالة تاريخية حيث كانت تطلق على الفئات التي كانت تتوزع الجمهوريات القديمة وعلى الزمر (clan) التي كانت تتجمع حول أحد قادة المرتزقة في إيطاليا إبان عصر النهضة، وأيضا على النوادي حيث كان يجتمع نواب المجالس الثورية وكذا اللجان التي كانت تعد الانتخابات المحصورة في الممالك الدستورية والتنظيمات الشعبية التي تسيطر على الرأي العام في الديمقراطيات المعاصرة .

أما من حيث الاصطلاح فإن اختلاف الأسس والمنطلقات لكل حزب وتنوع الأدوار التي يقوم بها سواء في الأنظمة الليبرالية أو الاشتراكية تجعل من الصعوبة إعطاء تعريف دقيق وموحد، لهذا سوف نقوم بتقديم بعض التعاريف حتى نستخلص فكرة عامة وشاملة حول مفهوم الحزب.

عرف كونستانت Constant الحزب السياسي بأنه "اجتماع عدد من الناس يعتنقون العقيدة السياسية نفسها" ، أما كونجي F.Congueiفقد قدم تعريفا أكثر دقة وشمولا إذ قال الحزب "هو تجمع منتظم هدفه المشاركة في الحياة السياسية بقصد الاستيلاء على السلطة كليا أو جزئيا حتى يتمكن من تحقيق أفكار ومصالح أعضائه ،أما موريس دوفرجيهMaurice Duverger فاعتبر أن الحزب هو" تكتل للمواطنين المتحدين حول نفس النظام" ، وعرّف عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ماكيفر الحزب السياسي على أنّه عبارة عن "هيئة منظمة تسعى إلى مساندة بعض المبادئ و تدعيمها ، أو هيئة سياسية تحاول من خلال القوات والوسائل الدستورية الشرعية أن يكون لها دور مؤثر وفعّال في النشاط الحكومي" .

من خلال استعراضنا لمجمل التعاريف السابقة يتبيّن لنا أن الأحزاب السياسية هي "عبارة عن جماعات تحققت لها درجة معينة من التنظيم والاستمرار، ومعنى ذلك أنها تختلف عن المنظمات أو التنظيمات السياسية المؤقتة التي تتكون لخدمة هدف معين في فترة زمنية محددة وتنتهي مهمتها بتحقيق هذا الهدف .

وانطلاقا من هذا الأمر يعتمد أي تنظيم حزبي في وجوده على جملة من الركائز والشروط نحصرها فيما يلي:

1) وجود مجموعة من الناس ينضمون بصورة طوعية أو اختيارية إلى الحزب يؤمنون بمبادئه ويعملون على نشرها والدفاع عنها.

2) وحدة المبادئ: فكل حزب سياسي ينبغي أن يكون لديه منهج يمثل المبادئ التي يؤمن بها ويعمل جاهدا من اجل الدعوة لها ونشرها والدفاع عنها.

3) وحدة التنظيم: إذ من الضروري أن يخضع الحزب السياسي لتنظيم دقيق وصارم يحكم أعضاءه

4) وحدة القيادة: إذ انه من المعروف أن لكل حزب قيادة قادرة على توجيه أعضائه الوجهة السليمة التي انشأ من اجلها، ولهذا فان وحدة القيادة تعتبر ضرورية، لأنّ عليها مهمة توزيع وتنظيم السلطة داخل الجماعة الحزبية.

5) الوصول إلى السلطة، فكل حزب يتطلع إلى مركز السلطة، ذلك لان السلطة هي التي تمده بالمساعدة والقوة في تحقيق برامجه ومبادئه.

وأما الشروط فقد حددها كل من لابالمبارا وقينز LaPalomobara et Wiener في النقاط التالية :

1. وجود تنظيم دائم - قصد ضمان استقرار العملية السياسية -يضم مجموعة من الناس ينضوون بصورة طوعية أو اختيارية إلى الحزب ويؤمنون بمبادئه ويعملون على نشرها و الدفاع عنها.

2. وجود إرادة واعية ووحدة في المبادئ و المنهج والإيديولوجية قصد جذب الرأي العام و انضمام اكبر عدد ممكن من الأفراد.

3. الاهتمام بالبحث عن دعم شعبي من خلال الانتخابات والمناسبات السياسية

4. وحدة القيادة لضمان التنظيم الجيد وتوزيع محكم للسلط داخل الجماعة الحزبية.

إذن فالاحزاب السياسية عبارة عن تجمع عدد من المواطنين في تنظيم قانوني يرمي إلى الدفاع عن مصالحهم وتحقيق أفكارهم ومحاولة كسب أكبر عدد من المؤيدين .

وحتى تتمكن الاحزاب السياسية من اداء العملية السياسية لابد لها من القيام بمجموعة من الوظائف أهمها:

1- الوظيفة التنظيمية:وتكمن في تفعيل وتنظيم ما تتطلبه الحياة السياسية وتحويل الافكار المتعددة إلى خيارات كبرى تهم المجتمع، ففي مجتمع تتشعب فيه الاراء والأجواء وتتضارب الميول السياسية يصعب فيه بروز تيار فكري مسيطر، لذلك كان على الأحزاب أن تقوم بدور الحافز والموحد باختيار القرارات السياسيية المعبرة عن المصالح العامة للشعب. ويعبر روجي جرارد Roger Gerard عن هذه الوظيفة ببناء الحياة السياسية و تشكيل الرأي العام، فالأحزاب حسبه تلعب دورا مهما في التعبير عن اصوات الناخبين ووسيلتها في ذلك ان تعرض لهم وسائل تعتزم استخدامها من أجل تحقيق اهدافها وإعداد البرامج السياسية الكفيلة بتحقيق ذلك .

2-الوظيفة التكوينية والإعلامية: حيث تتولى الاحزاب عملية تثقيف اعضائها قصد الدفاع عن اراء الحزب ومبادئه وتمدّهم بالمعلومات التي يستطيعون من خلالها مواجهة التغيرات الحالية والمستقبلية سواء على صعيد المواطنين أم على صعيد الحاكمين، فتشكل بعملها هذا نقطة اتصال بين الحاكم والمحكومين، والدور الإعلامي للحزب لا يقتصر على العضو أو النائب بل يتعداه إلى الناخب من حيث إمداده بالمعلومات والإرشادات التي تنمّي لديه ملكة فهمه للظواهر السياسية والاجتماعية وتساعده على اختبار الأصلح والأنسب لمصالحه. وقد عبر جون ماري دانكالJ.M.Dankal عن هذه الوظيفة بعملية الدمج الاجتماعي فالأحزاب تقوم بدور الدمج الاجتماعي على المستوى الفردي فتوفر لأعضائها وسيلة للتكيف وفرصة للالتقاء والاندماج في مجموعة ما،والعمل في مجال دمج المجموعات الاجتماعية وهو الأمر الذي يعطي الأحزاب دورها الأهم كواسطة بين المواطنين والسلطة .

3-الوظيفة الانتقائية والانضباطية: وتتمظهر الوظيفة الانتقائية خاصة ضمن أحزاب الأطر سواء على صعيد الأعضاء أو النواب أو الدوائر الانتخابية، والسبب في ذلك يرجع إلى أن هذه الأحزاب ترتكز على عامل الثروة وعلى اختيار الصفوة.وعلى العكس من ذلك فأبواب أحزاب الجماهير مشرعة أمام كل طالب انتساب، وضمن هذا الإطار يشار إلى أن الدول ذات نظام الحزب الواحد حيث لا وجود للمعارضة لا تبرز فيه هذه الوظيفة فالحزب

يقدم مرشحا واحدا عن الدائرة الانتخابية ويتولى الشعب المصادقة على ترشيحه من دون أن يكون له حرية الخيار بين عدد من المرشحين .

لقد قام بيتر ماركل Peter Merkl بتلخيص هذه الوظائف في ستة نقاط رئيسة:

01-القيام بعملية تجنيد وانتقاء الأفراد للقيام بمختلف العمليات السياسية.

02-تشكيل البرامج وصياغة السياسة العامة للحزب.

03-تنظيم ومراقبة الأجهزة الحكومية.

04-العمل على تنمية المجتمع وترقيته بواسطة التعبير عن مصالحه واحتياجاته.

05-العمل على دمج الأفراد اجتماعيا وسياسيا من خلال تعريفهم بالسياسة الاجتماعية والعامة للحزب.

06-السعي نحو المحافظة على الكيان السياسي للدولة وعدم المساس برموزها.

المطلب الثاني: العوامل المحددة لنشأة الأحزاب السياسية.

إن من أهم العوامل التي تقف وراء نشأة الأحزاب السياسية تعود إلى اختلاف أفراد المجتمع فيما بينهم و تباين فئاتهم من حيث المصالح الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن الاختلاف والتمايز في المبادئ والأفكار والتقاليد وكذلك التمايز الديني والعنصري ، كما أن القهر السياسي والاستبداد بأدوات الإكراه الشرعي واحتكار السلطة وحصرها في فئة محدودة العدد، بالإضافة إلى عدم مراعاة المصالح والاهتمامات العريضة للمواطنين... جميعها قد تؤدي إلى نشأة أحزاب سياسية ترمي في المقام الأول إلى تغيير نظام الحكم القائم ، ويعتقد موريس دو فرجيه Maurice Duverger وفقا لهذه المعطيات أن فكرة ظهور الأحزاب السياسية ترجع إلى ثلاثة عوامل :

العامل الأول: ويتمثل في الصراع بين الشيع والجماعات والفئات التي ميزت المجالس الوراثية الأوروبية، سواء كانت هذه المجالس ممثلة في مجلس الشيوخ الروماني القديم أم مجلس ديت Diète في بولونيا القديمة، وهذا الصراع اوجد اختلافا في العقائد السياسية، السبب الذي كان محركا وداعيا لتكوين كتل برلمانية وحزبية

العامل الثاني: ويتمثل في المجاورة الجغرافية أو إدارة الدفاع المهنية (المصلحة المهنية المشتركة) التي تفرض وجود تلاحم بين الجماعات التي تولد من منطقة واحدة مما يعزز من مكانتها كفاعل رئيسي و مؤثر.

العامل الثالث: ويتمثل في ميلاد لجان انتخابية تحولت بفعل الوقت عن طريق تعاون منتخبيها إلى كتل برلمانية حزبية منتظمة تؤدي وظيفة الأحزاب السياسية.

وانطلاقا من هذه العوامل يرى موريس دوفرجية Maurice Duverger أن ميلاد وتطور نشأت الأحزاب السياسية ارتبطت بأمرين، الأمر الأول وهو ما يطلق عليه النشأة الداخلية للأحزاب، أما الأمر الثاني فيتمثل في الأحزاب التي نشأت خارج هذا الإطار وهي ما يسميها بالأحزاب ذات النشأة الخارجية، وفيما يلي نستعرض هذين المصدرين للأحزاب السياسية.

أولا الأحزاب السياسية ذات النشأة الداخلية (البرلمانية): تعتمد نشأة هذا النوع من الأحزاب على ثلاثة عوامل وهي :

-قيام جماعات داخل البرلمان، وهي ما يطلق عليها بالجماعات البرلمانية.

-تكوين أو ظهور اللجان انتخابية.

-حدوث اتصال وتفاعل مباشر بين هذه الجماعات واللجان.

ثانيا: الأحزاب السياسية ذات النشأة الخارجية:

يقصد بالنشأة الخارجية للأحزاب السياسية تلك الأحزاب التي تقوم أو تنشأ خارج إطار البرلمان أو الجماعة البرلمانية، غير أن الشكل النهائي يأخذ وضعه بتأثير مؤسسة سابقة عليه في الوجود، وتمارس نشاطها السياسي خارج البرلمان وخارج نطاق العمليات الانتخابية، ولهذا نلاحظ تعدد الجماعات والاتحادات أو النقابات والجمعيات ذات النشاط النوعي أو الجماهيري، وهي أنواع من التنظيمات التي تؤدي أو تسهم في نشأة الأحزاب السياسية، فمثلا من خلال النقابات العمالية والجمعيات التعاونية والزراعية نشأت الأحزاب السياسية الاشتراكية والعمالية في العديد من دول أوروبا الشرقية .

يرى عالم الاجتماع السياسي الفرنسي موريس دو فرحيه Maurice Duverger أنّه حتى عام 1900 نشأ عدد كبير من الأحزاب السياسية في إطار

البرلمان وهذا يمثل الصورة القديمة لتكوين الأحزاب، بينما تمثل نشأة الأحزاب خارج البرلمان الصورة الحديثة لنشأة الأحزاب، كما أنّ نشأة الأحزاب السياسية من الكتل البرلمانية لاتنطبق على جميع الأنظمة الحزبية التي عرفتها التجربة الأوروبية فالبعض منها تشذ عن هذه القاعدة إذ أنّ هناك أحزابا نشأت خارج الدورة الانتخابية البرلمانية، إلا أنها اضطرت للعمل داخل التجربة البرلمانية، مما يجعل جميع الأحزاب في التجربة الأوروبية أسيرة العمل البرلماني، فالأحزاب تعمل دائما على الصعيد الانتخابي والنيابي بوجه عام، مما يجعل حدث الاقتراع العام والديمقراطية البرلمانية أساس نشوء الأحزاب السياسية .

وثمة عوامل أخرى ساهمت في نشأة الظاهرة الحزبية يمكن حصرها في العناصر الآتية :

01-العامل الجغرافي:إن الكثير من الجماعات السياسية كان العامل الجغرافي والمكاني سببا رئيسيا لظهورها وتحولها نحو العمل السياسي، على اعتبار كونه الوسيلة الأكثر تعبيرا بشكل سلمي عن مطالب سكان الإقليم الذي تمثله وعن العقيدة السياسية التي ترافع من اجلها، فعلى سبيل المثال لا الحصر تعتبر نشأة الأحزاب داخل المجلس التشريعي الفرنسي أفضل معبر عن هذا الواقع، ففي ابريل سنة1789، بدأ نواب الأرياف في الجمعية العمومية الفرنسية Etats Généraux يصلون إلى فرنسا ،وكان القاسم المشترك الذي كان يجمعهم هو الشعور بالغربة الأمر الذي جعلهم يعمدون – أي نواب المقاطعات – إلى التجمع للتخلص من هذه العقدة والتهيأ في ذات الوقت للدفاع عن مصالحهم الإقليمية والنظر في المشاكل الأساسية التي تمس السياسة الوطنية ، وعندئذ سعوا نحو اجتذاب نواب المناطق الأخرى الذين كانوا يقاسمونهم وجهات النظر وهكذا إلى أن سلك هذا المجتمع مسلكا إيديولوجيا ليتحول بعدها إلى حزب سياسي، ويشار ضمن هذا العامل إلى تكتل القطر الوطني الفرنسي، وتكتل الملكيون الكاثوليك...الخ .

02- العامل المصلحي والاقتصادي: فمنذ بدايات القرن العشرين سعت في أوروبا الكثير من المنتظمات الاجتماعية والنقابية العمالية إلى تنظيم نفسها ودخول المعترك السياسي؛ قصد الدفاع عن مصالحها ومصالح الطبقات الاجتماعية التي تمثلها، من مثل الحزب الاشتراكي البريطاني الذي ولد على اثر القرار الذي اتخذه مؤتمر النقابات

(TardesUnion)سنة1899 القاضي بإنشاء تنظيم برلماني يساري.وحزب العمّال البريطاني الذي ولد على اثر قرار النقابات والتجمعات الزراعية بإنشاء جهاز انتخابي وتحول بفعل الوقت إلى حزب سياسي، وكانت الجمعية الفابية -عن طريق إنشائها لجمعيات ثقافية فرعية – مساهمة في نشأة حزب العمال البريطاني، كما كان للتعاونيات الزراعية والتكتلات المهنية الفلاحية اثر بالغ في نشأة أحزاب سياسية لاسيما في الدول الاسكندينافية وفي أوروبا الوسطى وسويسرا واستراليا وكندا وفي الولايات المتحدة الأمريكية .

03- العامل الديني والعقائدي: يعتبر العامل الديني على غرار العوامل السالفة عاملا حاسما في تاريخ نشأة الأحزاب السياسية، ويعود تاريخ ظهور أحزاب سياسية ذات توجهات دينية إلى سنة1648 على اثر اتفاقيات واست فاليا West Valia التي أرست لمفهوم الدولة الحديثة القائمة على فصل الدين عن الدولة، الأمر الذي دعى إلى ظهور جماعات دينية دخلت المعترك السياسي بهدف الدفاع عن القيم المسيحية والأخلاقية والمحافظة عليها، ويشار ضمن هذا الإطار إلى حزب الكالفانتيين في هولندا ذو التوجه البروتستانتي المعارض للحزب الكاثوليكي المحافظ والحزب المحافظ الكاثوليكي في بلجيكا الذي سعى إلى مقاومة التعليم العماني للدولة سنة1879 والى الماسونية التي ساهمت في نشأة الحزب الراديكالي والحزب الليبرالي في بلجيكا .

إضافة إلى العوامل التي بنى عليها موريس دوفرجيه Maurice Duverger تحليله المتعلق بالعوامل المحددة للظاهرة الحزبية، يعتقد كل من روكانRokkan وليبست Lipset أنّ أثر الانقسامات الاجتماعية على العملية السياسية تتضح كذلك من خلال السلوك الانتخابي للإفراد والجماعات، ذلك أنّ الهويات الاجتماعية لمختلف الفئات من حيث المستوى الطبقي والديني والمكان الجغرافي شكلت اللبنات الأساسية لظهور وتقوية العملية الحزبية.وكان للانشقاقات الإقليمية (بين المركز و المحيط) والاقتصادية (العمال، المالكين) والدينية (الكاثوليكية، والبروتستنت) أثّر في تكوين وظهور تيارات إيديولوجية أسست للعمل الحزبي وبلورته في أربعة اتجاهات رئيسية وهي: يسار ويمين، ليبرالي ومحافظ ، كما تسببت هذه الانقسامات في تشكيل نظم انتخابية تتماشى وطبيعة الجماعة التي تمثلها، الأمر الذي أدى إلى ظهور عائلات حزبية ممثلة في عشرة أنماط وهي:

الشيوعية،الايكولوجية (أنصار البيئة)، الاشتراكية، الديمقراطية الاجتماعية، اليسار الليبرالي، ليبرالية،المسيحية الديمقراطية، اليمين الاشتراكي،المحافظين، الوطنيون .

وحسب Joel Selway فإنّ الانقسامات في العملية السياسية تتحدد من خلال مستويات ثلاثة وهي: مستوى الأحزاب ومستوى الحكومات (السلطات الثلاثة) ومستوى الأنظمة السياسية ، وبخصوص المستوى الأول فإنّ هناك مرحلتان أديتا إلى بلورة فكرة الأحزاب السياسية.

المرحلة الأولى وهي مرحلة التشكّل وتكوين الظاهرة الحزبية أين تم ترجمة الوحدات الاجتماعية في شكل برامج سياسية.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة الحاسمة أو(القرارية) من حيث تكوين قواعد مؤسساتية سواء كانت على أساس جغرافي أو اجتماعي أو اقتصادي أو ديني، وتختزل هاتين المرحلتين في ثلاثة عناصر:

1. ترجمة الانقسامات الاجتماعية إلى اختيارات حزبية.
2. ترجمة الخيارات الحزبية إلى أصوات انتخابية.
3. ترجمة الأصوات في الإحراز على المقاعد السياسية .

المطلب الثالث: أثر سلوك الجماعات على بنية الأحزاب السياسية.

إن الجماعة كما مرّ معنا تعريفها في المبحث الأول تعبّر عن "نظام مؤسس على مصلحة مشتركة وعلى تفاعل أعضائها، وهي تعيش في بيئة تتفاعل معها أخذا وعطاء وتتبادل معها التأثير" . لذا فهي تؤدي هذه العملية بناء على المحددات التي تضمن لها حدا معينا من الاستجابة لمصالحها، ويعتقد دفيد ترومان D.Troman أن الجماعات تمتلك عدّة قنوات للضغط على النظام السياسي قصد تسجيل لائحة مطالبها ، ومن أهم هذه القنوات الأحزاب السياسية وجملة الأبنية الفرعية المشكلة للنظام مثل البرلمان والإدارات بمختلف أشكالها، ورغم هذا فان درجة تأثير أداء الجماعات على هذه القنوات متوقف على توفر الشروط التالية:

1. تقاسم أعضاء الحزب الاتجاهات نفسها نحو الدوافع والغايات التي تحدد الوجهة التي ينبغي للجماعة أن تتجهها.

2. وجود وضع سياسي و اجتماعي يسمح بالحركة لمختلف الجماعات
3. يزداد تأثر الجماعة كلما كانت لها علاقة بالعملية السياسية
4. كلما كان انتماء الأفراد قويا كان تأثير الجماعة في أفرادها عاليا.

أما من حيث تأدية الجماعة لوظيفة التأثير على البنى الحزبية فيجب أن تتوفر فيها حسب ترومان Troman الشروط التالية :

-الحجم: فالجماعة التي تضم عددا كبيرا من الأعضاء تستطيع أن تؤثر بهم في اتجاهات سلوك المنتظمات الحزبية.

-التنظيم الجيد: فالتنظيم الجيد والانسجام داخل أجهزة الجماعة له دور فاعل في التأثير على النظام وعلى أبنيته الفرعية من "البرلمان ومختلف أجهزة السلطة التنفيذية والإدارية"وعلى الأحزاب السياسية كذالك.

-كفاءات بشرية: وتتلخص في امتلاك الجماعة لكوادر ماهرة واعتمادها على أعيان لهم سلطة قهرية وإكراهية في فرض الولاء والطاعة.

-صورة الجماعة لدى المجتمع: إذ كلما عبّرت الجماعة عن إرادة ممثليها في المجتمع نالت استحسانا ورضا من قبل شرائح المجتمع.

-المال: فحيازة الجماعة لثروات مالية يمكّنها من تجنيد الرأي العام في الحملات الانتخابية و امتلاك وسائل الإعلام والاتصال، وشراء الذمم والتأثير في اقتصاد الدولة من خلال السيطرة على البنوك واحتكار مختلف العمليات فيها .

وتسعى الجماعات للضغط على النظام السياسي وعلى قرارات الحكومة والبرلمان من خلال قناة الأحزاب السياسية التي تعبر عن المطالب والحاجات والمصالح التي تبتغي تحقيقها ، غير أن ترومان Troman يعتقد أن الجماعات المشكلة لبنية المجتمع يتوقف تأثير كل منها على البنى السياسية تبعا لطبيعة مكونات القوة التي تمتلكها (العدد، المكان، التنظيم، المال،...الخ) وكذلك تبعا لطبيعة النظام السياسي وعلاقته بفئات المجتمع المختلفة ، ذلك أن النظام السياسي هو في جوهره عبارة عن"مركب معقد من الجماعات المتفاعلة فيما بينها باستمرار، حيث يتضمن هذا التفاعل أشكالا من التدافع ما بين الجماعات أو الضغط والضغط المضاد الذي يحدد حالة النظام السياسي في وقت معين" وهذا الصراع بين

الجماعات هو الذي يحدد من يحكم ، ومن ثم فان التغيير الذي يطرأ على تكوين الجماعات وعلاقاتها يؤثر في النظام السياسي تبعا لطبيعة المصلحة التي تسعى كل جماعة تحقيقها، من مثل تحقيق غاية مالية أو دينية أو طائفية أو زراعية أو حيازة أملاك عقّارية أو إيجاد تمثيل سياسي وجغرافي...الخ .

و رغم هذا التأثير المتباين للجماعات فان الباحثين اختلفوا بشان درجته، ففي الوقت الذي يرى فيه"بانتلي" أن المتنظمات الحزبية والسياسية مجرد مسجلة لضغوط الجماعات معتبرا إجراءات الحكومة الرسمية مجرد تقنيات عبرها تعمل الجماعات الضاغطة كقوى مستقلة في العملية السياسية، ينتقد فيه الكثير من المفكرين هذا الرأي معتقدين الزعم بان البنى السياسية هي مجرد صدى أو مسجل ضغوطات يجانب الحقيقة ويهمل متغيرات أساسية قد تكون أكثر تأثيرا من الجماعة من مثل الأدوار المختلفة للمؤسسات والقيادات والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع .

ومن كل ماسبق يمكننا أن نستنتج أن متغير الجماعة أثّر في تحديد البنى الحزبية بناء على المتغيرات التالية:

*أحزاب قائمة وفقا لبنية السلّم الاجتماعي مثل الأحزاب البورجوازية وأحزاب الطبقات الدنيا(الفلاحين أو العمال، أو المزارعين) .

*أحزاب قائمة وفقا للتركيبية العرقية أو الدينية مثل الحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا الغربية وايطاليا، حزب الجامعة الإسلامية والحزب البوذي في الهند، وجميع الأحزاب و التنظيمات اللّبنانية .

*أحزاب قائمة وفقا للبنة الجغرافية مثل الأحزاب الإقليمية كحزب البعث العراقي والحزب القومي السوري الاجتماعي والأحزاب العالمية كالاشتراكية الدولية والشيوعية الأممية وحزب التحرير اللبناني...الخ .

يعتقد دوفرجيه Duverger أن هناك مؤشرات أخرى غير متغير الجماعة أثرت في تحديد بنية الأحزاب السياسية وتتمثل في تعدد الفوارق الأيديولوجية من جهة وطبيعة النخب السياسية الاقتصادية في أي مجتمع من جهة أخرى وانطلاقا من هذا يقترح تصنيف الأحزاب السياسية إلى :

أحزاب الأطر: وهي الأحزاب التي يرتبط تنظيمها بمجموعة الشخصيات المؤثرة والنافذة، فهي لا تستهدف تجميع عدد كبير من الأعضاء بقدر ما تستهدف بقاء المرموقين معها وإدخالهم في عضويتها، كما تهتم بالنوعية وتقدمها على الجانب الكمي، ومع ذلك فإنّ بنائها ضعيف نسبيا، يشبه بناء مجتمع نيابي حيث يتمتع أعضائه بحرية كبيرة، وليس للهيئات المركزية أية سلطة عليهم.وعن عملية الاتصال بالناخبين فهي تجري بواسطة لجان محلية تتمتع باستقلال واسع، لذلك درجت العادة على اعتبار الأحزاب السياسية الأطرية أحزاب رأي partis d'opinion، وذلك مقارنة بالأحزاب الأيديولوجية Idéologique

إن أكثر الأحزاب الأوروبية المحافظة والأحزاب الأمريكية هي أحزاب اطر، إذ أن أعضائها يختارون عن طريق انتقائهم بواسطة زملائهم، لذلك يرى (دوفرجيه) أن هذه الأحزاب لازالت تحت تأثير الأعيان وتخضع لإمرة زعماءها وان جرى تحديثها وتكيفها مع توجهات الأنظمة الانتخابية.

الأحزاب الجماهيرية: وهي أحزاب أكثر انفتاحا من أحزاب الأطر، إذ هي تعمل على جمع أكبر قدر من الأعضاء فالعضوية تكتسب في هذه الأحزاب بصورة مباشرة، والمنتسب إليها يعتبر عضوا فيها لأنه يحمل بطاقتها ويدفع اشتراكا لها، ولكن السمة المميزة للأحزاب الجماهيرية تتمثل في حجم الأهمية الممنوحة لمجموع المناضلين والمنتخبين.

تتجسد الأحزاب الجماهيرية من خلال نمطين من الأحزاب، النمط الاشتراكي والنمط الشيوعي، أما النمط الاشتراكي فيتطابق مع تنظيم لامركزي يتوزع على عدة مستويات تبدأ من الخلية وتنتهي بالمؤتمر الوطني

أما النمط الشيوعي فهو أكثر شعبية ولكنه اقل ديمقراطية من حيث توزيع المهام والسلطات داخل المؤسسة

لقد وجه لتصنيف دوفرجيه عدة انتقادات من أهمها عدم قدرته على الإحاطة بكافة الأحزاب السياسية الموجودة والآخذة في الازدياد والتعقيد في تركيبتها وطبيعتها، من أمثلة ذلك الأحزاب الدينية (الكاثوليكية المسيحية أو الإسلامية مثلا).

اقترح عالم السياسة الفرنسي (جون شارلوJean Charlot) استبدال التصنيف التقليدي الذي وضعه دوفرجيه Duverger بتصنيف ثلاثي جديد يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الإيديولوجية والتنظيم الظاهري للحزب ولكن على الأخص أهداف الحزب وإستراتيجيته، فميّز بين أحزاب الأعيان وأحزاب المناضلين وأحزاب التجمع .

أحزاب الأعيان: وتعني أن الحزب يتألف في جوهره من الشخصيات المرموقة في الحياة الاجتماعية، سواء كان ذلك على صعيد التأثير والسمعة التي تتمتع بها، أم على صعيد الثروة التي تسمح لها بتمويل العمليات الانتخابية لمرشحي الحزب، ولهذا يمكن القول أن هذه الأحزاب تمثل الطبقة المهيمنة لاسيما البورجوازية والأعيان في المجتمع.

أحزاب المناضلين: تقوم بإعطاء اهتمام اكبر للمنتسبين والمكافحين في صفوفها، والذين يدفعون اشتراكا ويبذلون نشاطا شخصيا لمصلحة الحزب، لكي يتمكن من مواصلة عمله من الناحية المادية وبالتالي فان هؤلاء الأعضاء المناضلين يمارسون تأثيرا كبيرا في نجاح الحزب واتخاذ قراراته.

أحزاب التجمع: وهي الأحزاب التي تهتم بناخبيها، أي مجموعة المواطنين الذين يقترعون ويناصرون لصالحها في المعارك الانتخابية، وتتميز عن أحزاب الأعيان بكونها تأخذ بالآليات الديمقراطية في تعاملها مع الجماهير.

نستخلص من إطارنا النظري لهذه الدراسة أن الانقسام الاجتماعي عملية آلية تجري بين إفراد وفئات وطبقات المجتمعات وإن اختلفت درجة وجودها من وحدة اجتماعية إلى أخرى، وهناك عوامل محددة يمكن وسمها بالمتغيرات تقع ضمنها هذه العملية من مثل « الجنس, السن, السلالة, العرق, المستوى الطبقي، اللغة, الجنسية, الثقافة.....الخ » والجماعة هي وحدة التحليل والمتغير الوسيط الذي يقوم بتحويل عملية الانقسام من إطارها الاجتماعي نحو إطارها السياسي.

والظاهرة الانقسامية لها عدة أشكال ومستويات تختلف باختلاف التوجهات الفكرية للمصنفين وطبيعة المجتمع البحثي والعينات التي ينطلقون منها في عملية التحليل وهي تخضع جميعا لنظام بيئي ومجتمعات بحثية واحدة تنحصر في البيئة الأوروبية على وجه الخصوص الأمر الذي يجعلنا نستنتج وجود نمطين رئيسين لأشكال الانقسامات تشترك فيها

جميع المجتمعات بما فيها المجتمعين محل دراستنا التطبيقية، وهي الانقسامات الانفصالية التي تكون بسبب العرق والدين والقبيلة والطائفة... والانقسامات الاقتصادية الوظيفية التي تكون بسبب التعليم والدخل....الخ.

الفصل الثاني

تتسم الكثير من المجتمعات النامية ومنها المجتمعات الإفريقية والعربية على وجه الخصوص بظاهرة الانقسامات ، وهذا بفعل طغيان الطابع القبلي والعرقي والطائفي على طبيعة العلاقات التي تربط بين مختلف فئاتها، ولوجود دواع خارجية ساهمت في ترسيخ هذه الصورة من التركيبة الاجتماعية المعقدة. وتعتبر موريتانيا محل دراستنا عيّنة حيّة للمجتمعات التعددية المتكونة من عدّة جماعات تحتفظ كل منها بهويتها الخاصة ، وبأطرها التقليدية القائمة على الطائفة والقبيلة والعائلة والعرف والدين والانتماء الطبقي والإثني.

وبغرض تحديد عملية الانقسام في المجتمع الموريتاني والوقوف على أهم العوامل المحددة له. نتناول في هذا الجانب من الدراسة التعريف بالبنية الاجتماعية والسياسية والتاريخية لموريتانيا ، من حيث تحديد الأنماط السكانية والديمغرافية والأوضاع الاقتصادية، وكذا طبيعة النظام السياسي ، ثم تحديد الأشكال الانقسامية وتاثيراتها في ميلاد الظاهرة الحزبية ، معتمدين في ذلك على متغيرات " القبيلة والمكانة الاجتماعية والنظام السياسي والثقافة السائدة" وكذا تحديد العوامل التي ساهمت في بلورة هذه الأشكال.

المبحث الأول: البنية الاجتماعية والسياسية لموريتانيا

تعتمد الكثير من الدراسات السياسية المرتبطة بمتغيرات اجتماعية على توظيف الإطار التاريخي الانتروبولوجي والاجتماعي السياسي في فهم آليات الترابط العضوية[1] وكشف مختلف المحددات التي يمكن أن تسهم في تفسير الظاهرة محل البحث[2]، وفي دراستنا لتأثير الانقسام الاجتماعي في بنية الأحزاب السياسية في موريتانيا يتعين علينا بداية تحديد الإطار الاجتماعي والسياسي للدولة محل البحث وبحث التركيبة الاجتماعية والسياسية والتاريخية وكذا طبيعة النظام السياسي من أجل فهم أكثر لطبيعة الانقسام الاجتماعي الموجود فيهما، واستنتاج تأثيراتها على العملية السياسية وعلى الظاهرة الحزبية فيها.

المطلب الأول: الإطار التاريخي لتطور جمهورية موريتانيا الاسلامية

يرجع اسم موريتانيا إلى العصر الروماني ، حيث أطلق هذا الاسم على منطقة شمال إفريقيا كلها، وكانت هنالك دولتان قديمتان في شمال إفريقيا تحملان هذا الاسم هما موريتانيا

[1] محمد نصر عارف، ابستمولوجيا السياسات المقارنة، مرجع سابق، ص155

[2] المرجع نفسه، ص.156

القيصرية و موريتانيا الطنجية. وعندما برز المشروع الاستعماري الفرنسي في نهاية القرن التاسع عشر بعث هذا الاسم من جديد حيث إختاره قائد الحملة الفرنسية على البلاد كزافييه كابولاني إعادة إحياء اسم موريتانيا و أطلقه على هذه البلاد الواقعة بين المغرب والسنغال ،ومعنى كلمة موريتانيا تعني أرض الرجال السمر وقد كانت موريتانيا من قبل معروفة عند الرحالة العرب أهل المشرق بأسماء منها بلاد شنقيط، وكذلك صحراء الملثمين و بلاد لمتونة . أما عامة سكان البلاد فكانوا يسمونها "أرض البيضان" في مقابل أرض السودان الواقعة جنوبها[1].

لم تكن المنطقة المعروفة اليوم بموريتانية صحراوية منذ القدم، فالآثار المنقوشة على صخورها تبدو فيها أشكال مختلفة من الأدوات الّتي استعملها الإنسان القديم تؤكد أنّ البلاد كانت غنية بالمياه وتتساقط فيها الأمطار وبها أنهار جفت بمرور الزمن بفعل التغيرات المناخية اللاحقة فهجرها الإنسان نحو الشرق و الجنوب إلى المناطق الآكثر خصوبة حيث كان الإنسان في العصر الحجري الحديث يعتمد أكثر على الزّراعة في تلك المنطقة.و في العصر الحجري الوسيط استقرت بها قبائل من السودان قادمة من المناطق الجنوبية المحاذية للنهر والوسط وفي وقت لا حق استوطنتها قبائل أمازيغية متفرعة من صنهاجة دخلو البلاد في القرن الثالث الميلادي و تكيفوا مع ظروف الصحراء وهنالك خلاف كبير بين المؤرخين في عروبتهم ، حيث سيطرو على الطرق التجارية في الألفية الأولى بعد الميلاد ومنهم لمتونة في غربها بين منطقتي آدرار و تكانت و قبيلة إكدالة في جنوبها و تمتد حدود نفوذها إلى نهر السنغال و قبيلة مسوفة في شرقها ومازالت هذه الأسماء الثلاثة موجودة إلى اليوم مع تحريف بسيط في نطقها حيث تم تحريف كلمة مسوفة إلى مشظوف وهي من اعظم قبائل الشرق الموريتاني اليوم . و تمتد قبائل صنهاجة شرقا إلى مالي و النيجر وقد سيطرت ردحا من الزمن على طرق التجارة المارة بين سجلماسة في الشمال إلى أوداغست في الجنوب . وشكلت بذلك أول سكان موريتانيا حسب رأي الباحثين،وهو ما تؤيده الآثار الأركيولوجية المنتشرة بوفرة[2].

[1] إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة في موريتانيا (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1980)ص.222

[2] المكان نفسه

ظهر الإسلام في موريتانيا أول مرة مطلع سنة 116 هـ (734 م) على أثر غزوة حبيب بن أبي عبيدة بن عقبة بن نافع للمغرب الإقصى في فترة ولاية عبيد الله بن الحبحاب للقيروان فاعتنق الملثمون الصنهاجيون الإسلام وكانت الرئاسة فيهم لقبيلة لمتونة و اسسوا ملكاً ضخماً توارثه ملوكهم و جاهدوا ملوك السودان في الجنوب , ومن أشهر ملوكهم تلاگاگين (222 هـ) وهو جد أبو بكر بن عمر ثم في فترة لاحقة تولى المُلك ابن تيفاويت اللمتوني لثلاثة سنوات ثم انتقلت بعده إلى صهره يحيى بن إبراهيم الجدالي المؤسس الأول لدولة المرابطين[1].

دولة المرابطين:

في القرن الحادي عشر نشأت حركة المرابطين في موريتانيا بقيادة قبائل لمتونة وهم فرع من صنهاجة، تفقهوا في الإسلام وقاموا بمحاربة الانحرافات الدينية في القبائل الصنهاجية ثم بدأوا الجهاد ضد إمبراطورية غانا 1076. وعرفت مدن مثل "أوداغست" ازدهارا دينيا وفكريا في هذه الفترة. وتوسعت مملكة المرابطين حيث إجتاحوا المغرب وانشئوا مدينة مراكش التي يرجع لها الفضل في تسمية موروكو وهو الاسم اللاتيني للمغرب حاليا ومن ثم عبورهم إلى الأندلس الذي شكلوا فيه نجدة للمسلمين ضد حروب الاسترداد المسيحية وانتصروا على الإسبان في معركة الزلاقة وقد أدى تدخلهم في الأندلس إلى اطالت عمر الدولة الإسلامية فيها باربعة قرون[2].

موريتانيا العربية:

في بداية القرن الخامس الهجري دخلت قبائل عربية البلاد. ثم في القرن السادس الهجري استقرت قبائل بنو المعقل العربية بموريتانيا وقد جاءت من صعيد مصر ضمن الهجرة الهلالية الشهيرة إلى بلدان المغرب العربي لكنها واجهت معارضة شديدة من القبائل الأمازيغية والتي ما لبثت ان دانت للسلطان العربي وقد ساهم في ازالة المعارضة وحدة الدين حيث سبق الإسلام العرب إلى المنطقة.واختلطت المجموعتان مع الزمن وتشكل عرق

[1] إسماعيل علي سعد، المرجع نفسه ،207

[2] المكان نفسه

منسجم من الأمازيغ والعرب وتشكلت أهم مجموعة بشرية على مر تاريخ موريتانيا من الأمازيغ والعرب، هي سكان موريتانيا الحاليون[1].

وقد كان المجتمع الموريتاني القديم ينقسم إلى طبقات هي (العرب / الزوايا / الحراطين / المعلمين/ ازناك) وكل طبقة كان لها دور تمتاز به عن الأخرى فالعرب تتولى الدفاع عن الدولة والزوايا تتولى العلم والتعليم، والحراطين يقومون بالزراعة والمعلمين يتولون الصناعة التقليدية ويطلق عليهم أحيانا الصناع[2].

وظل في موريتانيا سكان أفارقة ينقسمون إلى ثلاث مجموعات هي السوننكي، والفلان(الفلاتا)، والوولوف كل له لغته وقد كانت توجد فيهم أيضا طبقات هي (الأحرار، الأرقاء، والصناع)

<u>التاريخ الحديث لموريتانيا:</u>

بدأ التاريخ الموريتاني الحديث من منتصف القرت التاسع عشر بعد الإتفاقيات التجارية لتصدير الصمغ التى أبرمها الفرنسيون فكانت سنة 1932 هي سنة انتهاء الكفاح المسلح ضد المستعمر بعد استشهاد الأمير سيد أحمد ولد أحمد عيدة أمير آدرار في معركة وديان الخروب. وفي 1958 مؤتمر ألاگ تم فيه إعلان الجمهورية الإسلامية الموريتانية وإنشاء الجيش الموريتاني واختيار المختار ولد داداه رئيساً للوزراء. أما في 28 نوفمبر 1960 فتم إعلان الاستقلال عن فرنسا وأصبح المختار ولد داداه أول رئيس جمهورية لموريتانيا. في فترة 1960 - 1978 حكم الرئيس المختار ولد داداه رئيسا للجمهورية التى وقعت في نهايتها حرب الصحراء ،1979: انسحاب موريتانيا من الصحراء الغربية. 1978 - 1984: عرفت البلاد فترة من عدم الاستقرار السياسي حيث تتالت الانقلابات[3].

1984: استولى العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع وهو رئيس أركان الجيش على السلطة وتم انتخابه رئيساً لموريتانيا سنة 1992 ثم إعادة انتخابه سنة .1997

1989: توتر العلاقات مع السنغال وطرد كل من البلدين لجالية البلد الآخر.

---

[1] المكان نفسه

[2] ولد أبيه محمد، مختار، المسألة القومية في موريتانيا: الجذور و الآفاق، دار حدى : نواقشط ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية – 2006 ،ص.411

[3] المرجع نفسه ،ص.415

1991: وضع دستور جديد نص على نظام التعددية الحزبية .

2005: 3 أغسطس اطيح بنظام الرئيس ولد الطايع .

2008: في 6 أغسطس نفذ قادة الأجهزة العسكرية الرئيسية في موريتانيا بقياد الجنرال محمد ولد عبد العزيز قائد كتيبة الحرس الرئاسي ومدير الديوان العسكري لرئيس الجمهورية انقلاباً عسكرياً على الرئيس المدني المنتخب سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله الجغرافيا[1].

المطلب الثاني: التركيبة السكانية للمجتمع الموريتاني

بغرض فهم العوامل المحددة لأشكال الانقسام الاجتماعي في موريتانيا نتعرض ضمن هذا الجزء من الدراسة لوصف الوضعية السكانية للمجتمع الموريتاني من حيث إبراز عدد السكان وتوزيعاتهم على الأقاليم، ثم تحديد أهم الطبقات والفئات الاجتماعية التي تتوزع القيم والأجناس والاداءات بما يمكّننا من إعطاء نظرة مفصلة عن طبيعة التركيبة الاجتماعية تفيدنا في تحديد أنماط وأشكال الانقسام الاجتماعي.

بلغ عدد سكان موريتانيا حوالي 3.4 ملايين نسمة سنة 2014. ، وهو أول تعداد عام تجريه الحكومة الموريتانية منذ التعداد المنفذ عام 2000. وفق أحدث المعايير الدولية المتعلقة بعمليات الإحصاء وبإشراف من خبراء دوليين، كما كشفت أن عدد سكان المدن والقرى في موريتانيا -بمن فيهم المقيمون الأجانب- وصل إلى أكثر من 3.3 ملايين نسمة (3387886 نسمة)، وأبانت أن النساء يمثلن نسبة 50.7% من هذا العدد أي (1718411 امرأة)، في حين يمثل الرجال نسبة 49.3% أي (1669457 رجلا). وأشار إلى أن العاصمة نواكشوط تحتضن نسبة 27% من هذا العدد، بعدما كان ساكنوها يمثلون نسبة 22% فقط من العدد الإجمالي للسكان في آخر إحصاء سكاني أُجري عام 2000.[2].

[1] ولد أبيه محمد، مختار، مرجع سابق ،ص.425

[2] للمزيد ينظر الرابط الحكومي التالي: http://elraaed.com/ara/maghreb/27342-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-

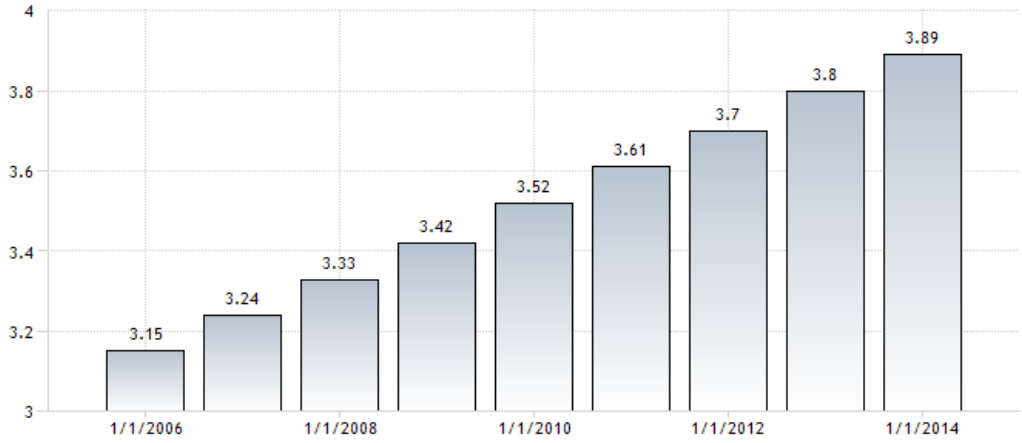

الشكل (1) [1]

تتميز موريتانيا بتنوع عرقي وديني ولغوي كبير، حيث يتألّف المجتمع الموريتاني من النّاحية السّلالية والعرقية إلى ثلاث مجموعات سكّانية رئيسية هم الزّنوج والبربر والعرب، وقد أسهمت عوامل متعدّدة في تكوين ملامح المجتمع الموريتاني وتركيبته السّلالية وأهمّ هذه العوامل هي الموقع ودخول الإسلام ونزوح القبائل العربية إلى هذه البلاد، إنّ سكّان هذه البلاد مع بداية العصر التّاريخي كانوا يتألّفون عرقيا من مجموعتين رئيسيتين هما: البربر القدماء في المناطق الشّمالية والمجموعات الزّنجية في المناطق الجنوبية، ولم يحدث تغيير على التركيبة السلالية للسّكّان حتّى مجيء الفتح الإسلامي في النّصف الثّاني من القرن الهجري الأوّل 64هـ حيث أتى العرب ليكوّنوا المجموعة الثّالثة:[1].

- الزنوج: تشكّل القبائل الإفريقية 14% وهي من الولوف والسوننكية والفالبور وهناك الزناكة أي الأوباش وهناك الحراتون وهي سلالة زنجية تعيش جنبا إلى جنب مع القبائل العربية والبربرية، أمّا الزوايا فهو اصطلاح يطلق على الّذين يسيرون في طلب العلم.

- البربر: سكنوا المنطقة منذ عصور مبكرة وهم قبائل عديدة منها جدالة ومسوفة ولمتونة وهم من قبائل صنهاجة الّذين يعتبرون عرب قحطانيون حميريون على حسب بعض المؤرخين وبغضّ النّظر عن الجذور الأولى للبربر فإن القبائل البربرية في موريتانيا قد تعرّبت منذ دخولها الإسلام وتزاوجوا مع القبائل العربية حتّى أصبحوا كيانا واحدا.

1 يوضح تطور عدد السكان في موريتانيا المصدر :http://ar.tradingeconomics.com/mauritania/population

2 أنس محمد محسن الظهري، الدور السياسي للقبيلة في موريتانيا(القاهرة:مكتبة مدبولي، 1996)

 العرب: قدم العرب مع الطلائع الأولى للفتح الإسلامي وكانت أعدادهم محدودة لم تؤثّر في التركيب السلالي للمجتمع الموريتاني الّذي كان يتألّف من البربر والزّنوج كما ذكرنا سابقا.، ومن أهمّ الهجرات إلى موريتانيا والّتي أثّرت في المجتمع الموريتاني قبائل المعاقيل العربية منذ القرنين 6 و7 هـ (13م) وذلك بعد خلافهم مع الدّولة المرينية في المغرب الأقصى، فبدأوا في الهجرة جنوبا نحو الصّحراء الغربية وشمال موريتانيا طلبا للحرّية والنفوذ، والجدير بالذّكر هنا أنّ عرب موريتانيا تزاوجوا مع قبائل البربر وشكّلوا طبقة اجتماعية جديدة سمّيت بـ"البيضـــان" وذلك لتمييزهم عن الزنوج. ، فالمجتمع الموريتاني خليط من الزّنوج والبربر والعرب جمعهم الإسلام فجعلهم كتلة واحدة حيث يدين جميع السّكّان بالإسلام ومعظمهم على المذهب المالكي لذا لا نجد صراعا عقائديا كما انتشرت الطرق الصّوفية عندهم كالتجانية والشاذلية والقادرية. هذه الأخيرة انتشرت غربي السودان على يد الشيخ سيدي المختار الكبير الكانتي والكنتيون اخذوا هذه الطريقة بدورهم من عالم تلمساني هو عبد الكريم المغيلي الّذي ادخل الطّريقة القادرية إلى موريتانيا غير أنّها انقسمت إلى قسمين كبيرين هما الطريقة القادرية الفاضلية والطريقة القادرية البكائية.

ومنذ القرن 2هـ/8م على الأقل أصبحت غالبية المجتمع الموريتاني تتكوّن من قبائل بدوية تعيش متنقّلة بحثا عن الماء وتصارع الطّبيعة من أجل تحصيل لقمة العيش.

انطلاقا من التركيبة الإجتماعية لموريتانيا نلحظ أنّها تستند على الطابع القبلي والطائفي بوصفه الإطار الإجتماعي الذي تتحدد من خلاله مجمل العمليات الانتخابية والثقافية، و تبدو البنية السكانية أكثر تعقيدا وهذا لاشتمالها على متغيرات اجتماعية متعددة من مثل وجود فئات جنسية وعرقية تناقضة[1].

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي في موريتانيا .

ينظر إلى النظام السياسي الموريتاني على أنه جزء من أنظمة العالم الثالث المتسمة بعدة متغيرات أهمها انعدام الاستقرار السياسي وعدم وجود فصل بين السلطات ووجود سلطات اجتماعية(القبيلة، العشيرة، الطائفة) وسلطة عسكرية (الجيش) تتحكم في سير

[1] عبد الوهاب الشماخي، مرجع سابق، ص.24

وتوجيه العملية السياسية ويتبع هذا سيطرة الحزب الحاكم على جميع الميادين السياسية والإعلامية والاقتصادية والإدارية والعسكرية رغم وجود إطار قانوني ودستوري يكفل جزء كبير من الحريات والممارسة الديمقراطية.

ففي موريتانيا ينص الدستور على أنّ نظام الحكم الممارس هو نظام جمهوري رئاسي وتقام كل خمس سنين انتخابات رئاسية لاختيار رئيس للبلاد عبر صناديق الاقتراع ولا يحق للرئيس أن يرأس موريتانيا لأكثر من دورتين متعاقبتين. يتشكل البرلمان أيضا عبر أنتخابات حرة ويسمح نظامه بالتعددية الحزبية ويقوم بدور رقابي على الحكومة وله الحق في مسائلتها كما أن هناك مجلسا للشيوخ له الحق أيضا في مسائلة الحكومة ومراقبة أدائها. و قد أصبحت جلسات البرلمان تبث علنا على التلفزة الموريتانية الرسمية للمزيد من الشفافية وإشراك المواطن في مراقبة النواب الذين أنتخبهم وهل يأدون دورهم كما يجب كما أنه أيضا نافذة للحكومة للدفاع عن سياساتهم[1].

السلطة التشريعية :

تتركز في المجلس الوطني الذي يضم 79 نائبًا، ومجلس الشيوخ الذي يضم 56 عضوًا. وبينما يتم انتخاب أعضاء المجلس الوطني عبر الاقتراع العام لمدة 5 سنوات، يتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ من قبل حكام البلديات لمدة 6 سنوات. وتسير الانتخابات في إطار النظام السياسي متعدد الأحزاب. وفي عام 1991 تم تسجيل 15 حزبًا سياسيًّا. وجرت الانتخابات لأول مرة في يناير عام 1992 التي تنافس فيها 6 مرشحين للرئاسة، والتي انتهت بفوز معاوية وانتقال الحكومة الموريتانية -إثر الانتخابات- إلى حكومة مدنية.

السلطة التنفيذية :

في 12 ديسمبر 1984 قام العقيد معاوية ولد طايع بانقلاب عسكري ليصل إلى الحكم. وفي نهاية الثمانينيات اتخذ معاوية خطوات عديدة لإدخال النظام الانتخابي الديمقراطي في البلاد. وأظهرت تلك المحاولات بعض النتائج ، في 12 جويلية عام 1991، حيث قام الشعب الموريتاني -عبر استفتاء عام- بالتصويت لإيجاد دستور جديد يدعم انتخابات الأحزاب

[1] دستور الجمهورية الموريتانية الاسلامية 2006

المتعددة. وتبعًا لهذا الدستور يتم انتخاب رئيس الجمهورية عبر الاقتراع العام المباشر لمدة 6 سنوات، وقد تم تعديل الدستور الموريتاني بعد الإطاحة بولد الطايع وتولي الحكم مجلس عسكري انتقالي 3-8-2005 برئاسة مديرالأمن في حكم معاوية العقيدأعل ولد محمد فال حيث قام بتعديل الدستور وقد حددت ولاية الرئيس بخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وقد تميزت الفترة الانتقالية بانتخابات تشريعية وبلدية اتسمت بالنزاهة والشفافية بشهادة المراقبين الدوليين لتتوج تلك المرحلة بتسليم السلطة لرئيس مدني منتخب بطريقة ديمقراطية شهد العالم على نزاهتها غيرأن فترة الحكم المدني لم تدم طويلا فماهي إلا سنة وسبعة أشهر لتستيقظ البلاد على انقلاب عسكري جديد 2008/8/6 وذلك بعد أزمة أقتصادية وسياسية عاشتها موريتانيا أيام الرئيس المدني سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله وقدقاد الانقلاب هذه المرة رئيس حرسه الخاص الجنرال محمدولد عبد العزيز غير أن تشبث البعض بشرعية الرئيس المطاح به أدخل البلاد إلى شد وجذب سياسيين بين الموالين للجنرال ولد عبد العزيز والمتمسكين بشرعية سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله المطاح به وقد انتهى الأمر بعد وساطات دولية وأقليمية إلى الإعلان عن فترة انتقالية أعتزل فيها الجنرال السلطة وتم تنظيم انتخابات رئاسية فاز بها الجنرال المستقيل محمدولد عبد العزيز ليدخل القصر الرمادي مرة ثانية رئيسا مدنيا منتخبا ديمقراطيا. والرئيس لديه السلطة في تعيين رئيس الحكومة الذي هو نفسه رئيس الوزراء[1].

السلطة القضائية:

تتكون المحاكم الأساسية من الآتي: (1) محاكم استئناف (2) 10 محاكم إقليمية (3) محكمتين للعمال. (4) 53 محكمة مدنية. (5) محكمة مراجعة الشؤون المالية (6) محكمة عليا. وفي عام 1980 تم إدخال قانون الشريعة الإسلامية. وفي العام نفسه تم إنشاء محكمة إسلامية خاصة تحت رئاسة قاض إسلامي؛ يساعده في ذلك مستشاران وعالمان في الدين[2].

1 دستور الجمهورية الموريتانية الاسلامية 2006

2 المكان نفسه

[2] المرجع نفسه

المبحث الثاني: العوامل المحددة للانقسام الاجتماعي في موريتانيا

ارتبطت ظاهرة الصراعات الأهلية والاثنية في كثير من دول العالم الثالث، ومنها موريتانيا بفعل العديد من المتغيرات والعوامل، وكان أهمها من حيث التأثير، العامل التاريخي المتمثل في الاستعمار الأوروبي الذي وضع بذور الحرب الأهلية،من خلال النشأة المصطنعة لكثير من الدول على اثر مؤتمر برلين 1884 – 1885[1] الذي قسم المستعمرات وفقا لمصالح الدول الكبرى ومناقضا للواقع الاجتماعي والإثني لهذه المجتمعات الأمر الذي افرز وضعين شكلا فيما بعد الأساس للبعد الاثني في الحروب الأهلية، فمن ناحية جمعت الخريطة الاستعمارية داخل الدولة الواحدة جماعات لم يسبق لها العيش معا [2] ومن ناحية أخرى فصلت الحدود السياسية المصطنعة عُرَى التواصل بين جماعات عرقية ذات أصول واحدة[3]، ثم العامل الدولي الذي تمثّل في دعم الأطراف الدولية والإقليمية لبعض الفصائل ضّد أخرى حفاظا على مصالحها الخاصّة .

المطلب الأول: العامل التاريخي الاستعماري

كانت موريتانيا محل أطماع الأوروبيين منذ ماقبل القرن الخامس عشر الميلادي حيث وصل البرتغاليون والهولنديون إلي موريتانيا وأقاموا مراكز تجارية على سواحل البلاد بغية الحصول علي الصمغ العربي وفي القرن (17م) دخل الفرنسيون والإسبان والإنكليز هذا السباق التجاري فكانت معارك واصطدامات بين الأوروبين من أجل السيطرة علي هذه التجارة وقد أطلق علي تلك الحروب اسم حروب الصمغ العربي التي انتهت بإرساء وجود الفرنسيين في (سان لويس) بالسنغال حاليا ومنذ تلك الفترة بدأت الحروب تتخللها فترات سلم يغطيها الطابع التجاري بين الفرنسيين وإمارتي النهر(اترارزة, لبراكنة) وفي القرن 19 م احتلت فرنسا أجزاء من أفريقيا الشمالية والغربية ولذالك قررت بسط نفوذها علي أرض شنقيط للربط بين مستعمراتها الشمالية والجنوبية فقد بدأ التدخل الفرنسي في الشؤون الداخلية لبلاد منذ 1881 وبمقتضي معاهدة 1899م التي أبرمها المستعمر مع إمارتي النهر (اترارزة

[1] رانيا حسن عبد الرحمان، "الحروب الأهلية في إفريقيا"في:
http://albayan-magazine.com/files/africa/3.htm /article/22/10/2002/

[2] صالح عبد الرؤوف حمزة، مرجع سابق، ص.67

[3] المرجع نفسه، وأنظر: محمد مصطفى كامل، «الإثنيات في حوض النيل"السياسة الدولية، ع.107، جانفي 1992، ص. 111 وأيمن السيد عبد الوهاب، "الأزمة الموريتانية المحددات والقيود"، السياسة الدولية، ع. 103–، ابريل 1998، ص. 201

ولبراكنة) وبمبادرة من بعض شيوخ المنطقة بدأ الاحتلال العسكري الفعلي في شهر ديسمبر 1902 حيث حل كابولاني بدكان في الضفة الجنوبية للنهر على رأس وحدة عسكرية من المجندين الأفارقة بقيادة عدد من الضباط الفرنسيين[1] .

في سنة 1903 أقام الفرنسيون أول مراكزهم العسكرية علي الضفة الشمالية من نهر السنغال فهب بعض المقاومين المعارضين للدخول الفرنسي في اترارزة والبراكنة لصد الهجوم غير أن المقاومة لم تكن منظمة ولذلك لم تحول دون وصول كابولاني إلى تكانت التي وصلها بعد عدة أشهر ثم وصل الفرنسيون إلى آدرار بقيادة غورو وتمكنوا من بسط نفوذهم عليه سنة 1908م كما تمت السيطرة على الحوضين سنة 1911م وابتداء من سنة 1920 أعلنت موريتانيا منطقة إدارية تابعة للمستعمر الفرنسي.

من هنا نستنتج ان للاستعمار بوصفه عاملا اساسيا دورا كبيرا في تفريق الموريتانيين وايجاد كيانات قبلية وعرقية واثنية متناحرة ولعل الازمة التي عرفتها موريتانيا بعيد الاستقلال اكبر دليل على ذلك .

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي والاجتماعي

يعتبر المؤشران الاقتصادي والاجتماعي من بين العوامل التي ساهمت في نشوب العديد من الحروب الأهلية والنزاعات القبيلية وإحداث انقسامات اجتماعية متباينة في كثير من دول العالم الثالث [2]، ففي دراسة قام بها البنك الدولي استهدفت النزاعات والحروب الأهلية في 161 دولة بين سنتي 1960-1999 أوضحت أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية تلعب أدوارا مهمة في إزكاء الانقسامات بين القبائل وفي اشتعال الحروب الأهلية[3]، وتتمثل أهم هذه العوامل في تدني معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم المديونية، وتدني متوسط دخل الأفراد وتدهور مستوى البنية التحتية[4] ،الأمر الذي ينتج عنه عدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية واستجابة الأنظمة لمطالب جماعات بعينها على حساب جماعات أخرى ومن ثم نشوب صراعات أهلية واثنية دامية[5].

---

[1] ايمن السيد عبد الوهاب ، مرجع سابق ،ص.101

[2] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص.115

[3] رانيا حسين عبد الرحمان " افريقيا في عالم متغير " في:30/11/2000 http://albayan-magazine.Com/files

[4] تقرير التنمية البشرية، 2000 (البحرين: مطابع الشرقية، 2000) ص.45

[5] المكان نفسه

ففي موريتانيا يتجسد أثر العامل الاقتصادي والاجتماعي على أشكال الانقسام الاجتماعي في ظهور مايسمى بالمركز مقابل الهامش أو المناطق الحضرية التنموية مقابل المناطق المهمشة تنمويا واقتصاديا وعمرانيا [1].

فبعد استقلال موريتانيا ورثت الحكومات المتعاقبة نمطا مركزيا في التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والذي كان يتمركز في وسط موريتانيا حيث كان يخدم هذا النمط المركزي أهداف المستعمر المتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد[2].

وقد بدأت ظاهرة المركزة والهامش مع اتساع الفجوة بصورة تدريجية في المجالات التالية [3]:

أ/التنمية الاقتصادية والزراعية والصناعية, .

ب/التنمية في البنيات التحتية والخدمية مثل الصحة والتعليم والمياه والكهرباء والطرق والاتصالات،.

ج/تنمية المشاركة في قيادة العمل الإداري والسياسي،.

المطلب الثالث :العامل القبلي والاثني

تعتبر القبيلة من الأنساق الفرعية المشكلة لكثير من مجتمعات العالم الثالث وللمجتمعات العربية على وجه الخصوص[4]، كما أنها احد المقومات الرئيسة في الحفاظ على هويتها وشخصيتها التاريخية والثقافية[5]،وهي بالإضافة إلى كل هذا تمثل إحدى الأركان التي تتحدد تتحدد بها مستوى علاقاتها الاجتماعية، فضلا عن أدائها السياسي والثقافي وهذا لما تمثله من وزن حضاري واجتماعي [6]، كما أن جميع حلاقات التاريخ أثبتت أنّها الفاعل الرئيسي في إقرار العديد من الحقائق والإنجازات .

[1] جمعة كنده كومي " وضعية المناطق المهمشة الثلاث وأثرها على مستقبل السودان السياسي، السياسة الدولية، ع.107، جانفي، ص.76.

[2] خليل عبد الحليم، الجذور التاريخية للعلاقة بين القبائل المغربية ، مجلة النور، العدد 38 ،1 ماي 2004 ، ص.38.

[3] المرجع نفسه، ص.269.

[4] محمد محسن الطاهري ، مرجع سابق ،ص.39.

[5] سالم البيض، مرجع سابق، ص.47.

[6] سالم البيض، مرجع سابق، ص.50.

وفي موريتانيا تعد القبيلة مكونا ورافدا من روافد الثقافة العامة[1]، فالعصبية القبلية والوعي العصبي وما ينشأ عنهما من تلاحم يشكلان مرجعا أوليا[2] ومحددا هاما لكثير من أفعال وسلوكيات الأفراد[3].

إن الحديث عن الفوارق الاجتماعية في المجتمع الموريتاني يتطلب منا التعريف ببعض المفاهيم المهمة و التي لا يمكن الحديث على الفوارق الاجتماعية دون المرور بها كمفهوم الطبقة الاجتماعية و العدالة الاجتماعية ،كما أن تحديد الشرائح المستهدفة يتطلب منا الحديث عن التركيبة الاثنية للمجتمع الموريتاني. و للاطلاع أكثر على تجليات الفوارق الاجتماعية فان الأمر يتطلب منا الخوض في آليات و ظواهر التهميش في المجتمع الموريتاني .

-التركيبة الاثنية للمجتمع الموريتاني:

يتكون المجتمع الموريتاني من سلالات و أعراق متعددة تبلورت بفعل الزمان و تطور الأحداث حتى أخذت شكلها الحالي الذي يتكون من ستة مكونات اجتماعية تنضوي تحت جماعتين أساسيتين و هما جماعة البيظان وتضم العرب و البربر و بدورها تنقسم إلى البيظان البيظ و البيظان السمر و الذين يطلق عليهم الحراطين ، وجماعة لكور وهم الزنوج غير العرب و تضم طوائف الفلان ،التكارير،السوننكي و الولوف و لكل من هذه الجماعات خصوصيتها الاجتماعية و الثقافية و الحضارية و لكل منها وعيها الذاتي بخصوصيتها المتميزة و مع ذلك يجمعها كلها أو بعضها قاسمان مشتركان مهمان أولهما الدين الإسلامي الذي يجمعها كلها و ثانيهما اللغة حيث تشترك البيظان و الحراطين في اللغة العربية فيما يشترك الفلان و التكرور في اللغة البولارية. و لكل من هذه الجماعات الاجتماعية طموحاتها الاجتماعية و الاقتصادية و مشاعرها و ميولها و اتجاهاتها الفكرية و السياسية و يرى البعض أن ظاهرة التعصب للأصل و النسب هي سبب التدرج و التفاوت الطبقي و الجمود في هذا المجتمع[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص.48

[2] محمد عابد الجابري ، العصبية والدولة في الفكر الخلدوني ، بيروت : دار الطليعة ،1982) ص.54

[3] علي احمد بيومي، مرجع سابق ، ص.102وحليم بركات، مرجع سابق،ص.102 وسلطان احمد عمر، ومحمد الظاهري، مرجع سابق ، ص.58

[4] محمد الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في موريتانيا (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1995)ص.107

وتبين الدراسات إن المجتمع الموريتاني يرجع من حيت العرق إلى ثلاث سلالات رئيسية هي العرب و البربر و الزنوج مندمجين في وحدة وطنية و إن كانت الطبيعة الفطرية و النزعة القبلية و الاثنية تغلب على سلوكهم الاجتماعي و السياسي ،خاصة أنهم حديثو العهد بمفهوم الوطن و الدولة [1].

إن المجتمع الموريتاني مجتمع تعددي حيث يتكون من جماعات و قبائل متعددة و تغلب فيه الهويات الخاصة على الهوية العامة و تتسم العلاقات بينها بالتراوح بين عمليتي التعايش و النزاع و عدم القدرة على الاتفاق حول الأسس و مما يرسخ الانقسامات بين هذه الجماعات الاجتماعية و يؤدى بها إلى الصراعات هو وجود فوارق و تفاوت في الامتيازات السياسية و الاقتصادية و المدنية و في المكانة الاجتماعية[2].

إن غياب الصراع الطبقي كتناقض أساسي في المجتمع الموريتاني أدى إلى بروز التعدد العرقي ألاثني و القبلي كمغذي أساسي للتناقض السياسي. و قد لعبت العوامل التاريخية و الاجتماعية دورا بارزا في الإبقاء على التمايز بين مكونات المجتمع الموريتاني و في صعوبة إن لم نقل استحالة الانتقال من جماعة إلى أخرى.

و بالحديث بشيء من التفصيل عن مكونات المجتمع الموريتاني يمكن أن نتكلم عن مكونتين أساسيتين هما[3]:

1- مكونة أو جماعات لكور: و ينتمي اغلبهم إلى جماعة التكارير التي تأتي بعدها من حيث الأهمية العددية جماعة السوننكي ثم جماعة الفلان و جماعة الولوف و تتمركز هذه الجماعات بالأساس في حوض نهر السنغال و تمتهن النشاط الزراعي على ضفة النهر باستثناء جماعة الفلان. و حسب سياسيو هذه الجماعات فإنها تواجه تمييزا سياسيا و مجتمعيا تغذيه القطيعة شبه التامة لمختلف فئات هذه المكونة مع الجماعات المشكلة للمكونة الأخرى.

[1] المرجع نفسه ، المكان ذاته

[2] محمد الظاهري، مرجع سابق ،ص.113

[3] المرجع نفسه ،ص.117

2-مكونة أو جماعات البيظان: و تضم هذه الجماعة كل من الزوايا و بني حسان و ايكاون و لمعلمين و ازناكه و الحراطين و بالنظر إلى هذه الجماعة نجد أن مكونة ازناكة تلاشت تقريبا و انصهرت مع الشرائح الأخرى و لم يعد لها وجود يذكر مع قيام الدولة الحديثة أما جماعتا ايكاون و لمعلمين فقد ظلتا متميزتان بسبب ارتباطهما الطوعي بالمهن التي تزاولانها حيث وجدتا فيها خير معين لهما على العيش و الكسب حتى أصبح بعض أفراد هاتين الشريحتين يعتبر من ميسوري الحال في المجتمع الموريتاني و لعل هذا ما يفسر ارتباط هاتين الشريحتين بهذه المهن و التشبث بها و احتكارها عرفيا على الغير حتى و لو كان موهوبا في إحدى هاتين المهنتين.إلا أن الفترة الأخيرة شهدت ما يسمى بحراك لمعلمين و الذي يقوده بعض مثقفي هذه الشريحة ، الذين يعتبرون أنها تعاني من ظلم اجتماعي و نظرة دونية تغذيها بعض الأساطير الشعبية و الأقاويل و المفاهيم الدينية المحرفة ،مما نتج عنه تمييز و إقصاء و تهميش لهذه الشريحة تجلى في غيابها عن إدارة الشأن العام و عن المناصب السامية في الدولة.

أما جماعة الحراطين فتنتشر في كل مناطق موريتانيا حيث يتواجد أفرادها في الريف في الغالب في تجمعات قروية على مقربة من الحقول و الواحات تعرف في الغالب بادوابه أو في ضواحي المدن الكبيرة في أحزمة أحياء القصدير أو ما كان يعرف بالكبات ممثلين بذلك الجماعة الأكثر تأثرا بالفقر الحضري .

و اليوم فان أفراد مكونة الحراطين يتواجدون أيضا في أحياء المدن مع غيرهم من المواطنين و إن كان يندر وجودهم كملاك في الأحياء الراقية و يشكل الحراطين العمود الفقري لليد العاملة البسيطة في البلاد حيث يقومون بالعمل في الزراعة و الرعي[1]

1 محمد الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في موريتانيا (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1995)ص109

في الأرياف و البوادي و في المناطق الحضرية يشكلون شرائح واسعة من الحمالين و أصحاب العربات و الجزارين و أصحاب المغاسل اليدوية إلى غير ذلك من الأعمال

التي تقوم على القوة البدنية و يرى بعض نشطاء و سياسيو جماعة الحراطين أن جماعة البيظان لا ينظرون إليهم إلا كيد عاملة يستخدمونها لصالحهم دون الإسهام في ترقيتهم الاجتماعية و السياسية و لا يعاملونهم إلا كمواطنين من درجة ثانية .و قد شكلت مكونة الحراطين منذ القدم قوة إنتاجية ذات آلية من آليات و وسائل الإنتاج التقليدية اليوم أصبح أفرادها يتطلعون إلى ما يسمونه نصيبهم من إدارة البلاد و التي يعتبرونها ظلت حكرا على مكونة واحدة و مما يزيد من وطأة الشعور بالاستياء الذي يساورهم تلك المظالم التي سببتها ظاهرة الرق و ما نتج عنها من تردي أوضاعهم المعيشية و ما يشعرون به من إقصاء و تهميش.

المطلب الرابع : التهميش كأحد أهم أسباب وعوامل بروز الفوارق الاجتماعية في موريتانيا :

من بين المقاربات التقليدية التي تناولت دراسة التهميش هو المدخل السياسي الذي يركز على دراسة السياسات العامة و درجة انحيازها أو حيادها فيما يخص المواطنين ،و ذلك وفق مقولة الدولة –المواطن و هناك عدة تفسيرات لهذه المقولة فالبعض يرى أن الدولة في إتباعها لوظيفتها التوزيعية قد استبعدت أو قامت بتهميش قطاعات شعبية معينة مما افرز الفقراء بينما يرى البعض الأخر أن الفقر و التهميش ليسا من مخرجات النظام السياسي و إنما نتاج طبيعي لسمات معينة يولد بها الفقراء و يرثها أولادهم و تستمر لأجيال متتالية و لن يكون الحل إلا بالتكيف مع الفقر و في هذا الإطار ظهرت منذ الخمسينات من القرن الماضي بعض الاستراتجيات التي تطرح بعض المفاهيم لكسر حلقة الفقر لزيادة اندماج المهمشين في المجتمع و من أبرزها مفاهيم القوة و التمكين و الأحقية.

لقد افرز نظام الرق و غيره من الممارسات التمييزية في موريتانيا جملة من الظواهر الاجتماعية من أبرزها التهميش و الإقصاء و التمييز الاجتماعي و العنصرية و التعصب حيث أصبحت هذه الظواهر من اخطر المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع الموريتاني.

[1] محمد الظاهري , مرجع سابق , ص .115

و تتجلى ابرز مؤشرات التهميش الاجتماعي مقابل الاندماج من جهة من خلال عدم الزواج و المصاهرة و من جهة أخرى من خلال المشكلة السكانية وعزل المنطقة السكنية لمكونة اجتماعية ما. فالمجتمع الموريتاني مجتمع مغلق حيث ينعدم الحراك الاجتماعي المتمثل في الزواج الخارجي ،إذ لا يسمح في اغلب الأحيان بالتزاوج بين مكوناته الاجتماعية بسبب الحواجز الاجتماعية و النفسية القائمة بين مكونات هذا المجتمع أما ما يتعلق بعزل المناطق السكنية فهذا ما يجسده وجود ادواب و لكصور في المناطق الريفية و الكبات و الكزرات في المدن الكبرى و كمثال في نواكشوط :مقاطعات و أحياء السبخة ،الميناء،الدار البيضاء ،أحياء من الرياض و دار النعيم.....

و تجدر الإشارة إلى أن ما كان يعرف بالكبات كانت تضم في عقدي السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي أعدادا معتبرة من اسر مكونة البيظان إلا أنها تسربت منها بشكل ملحوظ و مع مرور الزمن لعدة أسباب من ضمنها تحسن ظروفها الاقتصادية.و رغم أن جميع برامج الحماية الاجتماعية في العالم تهدف إلى مساعدة الأفراد و الأسر و الجماعات الاجتماعية و المجتمعات في إدارة المخاطر و المحن الاقتصادية و تقديم المساعدة و المساندة للفقراء و الطبقات الهشة، إلا أن سياسات الحكومات الموريتانية المتعاقبة اتجاه هذه المناطق افتقرت إلي البصيرة و الاهتمام من جانبها و هذا ما يفسر إخفاق الدولة لحد الآن في حل المشاكل السكنية لأغلب السكان الفقراء و المهمشين و ذوي الدخل المحدود في المدن و الحواضر رغم ما تم بذله من جهد و هدره من مال في سبيل حل هذا المشكل.

التهميش الاقتصادي[1]:يتحدد التهميش الاقتصادي من خلال مؤشر الملكية أي ملكية وسائل الإنتاج حيث تهيمن الجماعة المسيطرة عادة على وسائل الإنتاج بينما تبقى علاقة الجماعات المهمشة بالملكية هي علاقة العامل برب العمل و ترتبط مسالة التهميش الاجتماعي –الاقتصادي عموما بقضية توزيع الثروة الوطنية و ما يتحصل عليه المواطن من دخل . و القضية التي تثير المشاكل عادة و ترفع من درجة التوتر هي قضية عدالة التوزيع فكثيرا ما يشعر المهمشون إلى جانب الغبن الاجتماعي بان مداخلهم من ثروات

[1] نيفين مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1977) ص.87

بلادهم متواضعة بل قليلة جدا ،مقابل ما يتحصل عليه قلة من السكان إما ينتمون للدوائر الحاكمة مباشرة أو يمتلكون النفوذ الاقتصادي.

مظاهر التهميش الاقتصادي في موريتانيا:تتجلي مظاهر التهميش الاقتصادي في موريتانيا في كل من الأمية و البطالة و الفقر.

فالفقر يعد ظاهرة من ظواهر المجتمع الإنساني تتصل مباشرة بنوعية العلاقات الاجتماعية السائدة و بطبيعة الأفكار السائدة في المجتمع.فقد أدى الظلم الاجتماعي و صياغة المجتمع على أسس جاهلية (طبقية،فكرية منحرفة،عنصرية) إلى الفقر و الحرمان حيث تتمتع قلة محدودة بكل فرص الثراء في حين تعيش الغالبية العظمى من الناس محرومة من ابسط حقوقها الأساسية . و في الواقع فان صورا عديدة من حالات الفقر تستند إلى هذا العامل، فالكثير من الناس هم فقراء لأنهم ينتمون إلي قبيلة أو طبقة أو فئة أو اثنيه معينة من المجتمع. و الفقر لا تقتصر آثاره على الجيل الحالي فحسب و إنما تمتد إلى الأجيال المقبلة فالفقر يخلق الفقر و يورثه. فبالرغم من إنشاء الدولة سنة 1998 لوكالة مكلفة بمكافحة الفقر و بالدمج و حقوق الإنسان و التي يبدو أن الأهداف منها كانت دعائية فان سياسات الدولة لم تتوصل إلى نتائج مهمة بل اتسمت بعدم الجدية و الالتزام بالأهداف المعلنة مما أدى إلى المزيد من التهميش و الإقصاء و الفقر بل أكثر من ذلك فان هذه السياسات قد رسخت مفاهيم الزبونية و المحسوبية و الولاءات الضيقة و استغلال النفوذ،فازداد الفقراء فقرا و ازداد الأغنياء و أصحاب النفوذ و السلطة و الجاه و من يدور في فلكهم تخمة و ثراءا بدعم و تمويل من الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر عن قصد أو عن غير قصد [1].

إن الأمية مرتفعة جدا في موريتانيا و خاصة في صفوف مكونة الحراطين إذ يرى باحثون أن الطبقات التي عرفت بالعلم و كثرة العبيد في الماضي لم يكلفوا أنفسهم عناء تدريس عبيدهم ليخلفوا لنا هذه التركة الثقيلة من الأمية و التي تلعب دورا كبيرا في جهل و تخلف و فقر هذه الشريحة ،إذ تعتبر ادوابه و الكبات من اكبر معاقل الأمية لأسباب منها غياب البنية التحتية المدرسية و عزوف المعلمين عن الالتحاق بمدارسهم في

[1] نيفين مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق ،ص.79

هذه المناطق ،كنتيجة للتسيب في قطاع التعليم في ظل انتشار المحسوبية و الرشوة ،و عدم اتخاذ إجراءات صارمة ضد المتسببين في هذه الوضعية[1].

و يعتبر القطاع غير المصنف و القطاع الزراعي و الرعوي هم مواطن العمل الأساسية بالنسبة للطبقات المهمشة في موريتانيا في الوقت الذي تتضاءل فيه أعدادهم في القطاعات الحكومية مما يفسر مدى تدني الدخل لديهم و انعدام الحماية القانونية و الرعاية الصحية و الضمان الاجتماعي .

التهميش السياسي:إن التهميش السياسي يتحدد من خلال مؤشر المكانة الوظيفية في البناء الوظيفي لأي جماعة اجتماعية معينة ،حيث تتميز الجماعة المهمشة بالإقصاء و عدم التمثيل المتناسب مع حجمها الديموغرافي في الوقت الذي تهيمن الجماعة المسيطرة على الجهاز الوظيفي في الدولة . إن مسالة الجماعات المهمشة و في جميع الأحوال لا يوجد لها حل ناجع خارج حل مسالة السلطة ككل، فمن الملاحظ انه كل ما طرحت مشكلة الجماعات المهمشة تتبادر إلى الأذهان تلك الحلول التقليدية و السهلة و المتعلقة بالاعتراف بحقوقها أو رفضها ،كما لو أن الاعتراف أو الرفض لهما قوة سحرية قادرة على تغيير التاريخ و الواقع و تحقيق الاستقرار السياسي.كما أن شيوع المناخ الديمقراطي القائم على تداول السلطة يعد شرطا موضوعيا لحصول الانتماء و الولاء الناجم عن الشعور بالعدل إلى جانب أن التداول على السلطة يمثل عنصرا أساسيا لتجديد السلطة و تجديد تكوين القيادات الاجتماعية و الطبقة السياسية اللازمة للتعامل مع الظروف المتغيرة التي على المجتمع أن يواجهها[2].

لم تتمكن الأنظمة السياسية التي تعاقبت على السلطة في موريتانيا من صهر الولاءات الاثنية و القبلية و غيرها من الانتماءات الأولية في بوتقة الولاء الوطني بل عملت على التفرقة بسبب غياب سياسات اجتماعية و اقتصادية و ثقافية تخدم جميع مكونات المجتمع كما عملت على انتهاج سياسة إضعاف الصوت الوطني المخلص و غيبت أي وجود لديمقراطية حقيقية و صاغت مختلف القوانين و المدونات الانتخابية بصيغة تضمن

[1] المرجع نفسه ،ص.88

[2] ينس احمد بطريق، دراسات في المجتمع العربي (بيروت: دار النهضة العربية، 1969)ص.44

للنظام الحاكم و الأحادي سواءاً كان عسكري أو شبه عسكري أو مدني المزيد من الاستمرارية و التحكم[1] .

مما سبق يمكن القول إن شرائح عدة تعاني من التمييز و التهميش و بدرجات مختلفة ،فمما لا شك فيه أن جماعة لكور تعاني من تمييز اجتماعي داخل كل جماعة من الجماعات المكونة لها و بين الجماعات نفسها و بين المكونة و مكونة البيظان و هو ما يستدعي قدرا من الوعي الحضاري و الاندماج الاجتماعي ،لكن مقارنة مع حجمها و النسبة التي تمثلها من السكان و المناصب السياسية و الإدارية الممنوحة لها في مختلف فترات الأنظمة المتعاقبة على البلد فلا يمكن لأي منصف أن يتحدث عن تهميشها السياسي أو الاقتصادي مع أن التطلع إلى تحسين الأوضاع السياسية و الاقتصادية والحصول على المزيد من المزايا و المكتسبات يبقى حقا مشروعا للجميع.

أما بالنسبة لشريحة لمعلمين فلا يختلف اثنان في أنها تعاني تمييزا اجتماعيا يعتبر وقع تأثيره النفسي اشد من أي تهميش آخر و هو كذلك يتطلب درجة كبيرة من الوعي و الرجوع إلى المنابع الصحيحة للدين الإسلامي و الابتعاد عن بعض الأمراض الاجتماعية السائدة و زرع الثقة في النفس لدى أبناء هذه الشريحة و قد لا يجانب البعض الحقيقة إذا قال إن لمعلمين لازالوا يعانون من تهميش سياسي تتجلى مظاهره في أكثر من وجه و خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمناصب الانتخابية[2].

و بالحديث عن شريحة لحراطين فان المتتبع للشأن الوطني الموريتاني يدرك بما لا يدع مجالا للشك مدى ما تعانيه هذه الشريحة من تمييز اجتماعي و تهميش سياسي و غبن اقتصادي فقد آن الأوان أن نفكر جديا في القضاء عليه تجنبا لما قد ينجر عن التغاضي عنه من نتائج لا تخدم البلد و تهدد وحدة كيانه و تماسكه. فبعد مرور عقود من النضال و بالرغم من تزايد الوعي لدى أبناء هذه الشريحة و

[1] المكان ذاته ص 91

[2] د. احمد ولد اميسه للمزيد ينظر :

See more at: http://echarghtoday.com/node/1544#sthash.nEUQC06y.dpuf -

شعورهم بالغبن و التهميش و مع ارتفاع أصوات المناضلين و المثقفين منهم و من أبناء الشرائح الأخرى من الحر مرورا بنجدة العبيد و مبادرة الحركة الانعتاقية و صولا إلى ميثاق الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للحراطين فان التعاطي مع قضية الحراطين لا يزال دون المستوى المطلوب رغم المراسيم و ترسانة القوانين ذات الصلة[1].

خلاصة لما سبق يمكن القول ان المسألة الإثنية في موريتانيا تعتبر شديدة التعقيد لارتباطها بالسلطة، ذلك أن الإثنية الغالبة منذ القرن السابع عشر ظلت تفرض وجودها و سطوتها السياسية اعتمادا على شرعية تاريخية تمثلت في بناء دولة مركزية تحت راية فئة الحسانية من مجتمع المور البيضان، التي هي خليط من القبائل العربية الوافدة للمنطقة على دفعات و القبائل البربرية من صنهاجة التي كانت تجوب المنطقة منذ سنين خلت.

المبحث الثالث : الانقسامات الاجتماعية والظاهرة الحزبية في موريتانيا

تستند الظاهرة الحزبية في موريتانيا من حيث نشأتها على العديد من العوامل والمتغيرات، شأنها في ذلك شأن الكثير من المجتمعات النامية، هذه العوامل تختلف عن مثيلاتها في المجتمعات الأوروبية والغربية التي تنحصر فيها دوافع إقامة نظمها الحزبية استنادا إلى أسباب داخلية أوخارجية كما مرّ معنا ذلك ضمن الإطار النظري لهذه الدراسة، ومن أهم هذه العوامل التي تقف وراء نشأة الأحزاب السياسية اختلاف أفراد المجتمع فيما بينهم وتباين فئاتهم من حيث المصالح الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن الاختلاف والتمايز في المبادئ والأفكار والتقاليد وكذلك التمايز الديني والعنصري، كما أن القهر السياسي والاستبداد بأدوات الإكراه الشرعي واحتكار السلطة وحصرها في فئة محدودة العدد، إضافة إلى عدم مراعاة المصالح والاهتمامات العريضة للمواطنين... جميعها قد تؤدي إلى نشأة أحزاب سياسية ترمي في المقام الأول إلى تغيير نظام الحكم القائم.

انطلاقا من هذه المعطيات نتعرض في المبحث الثالث من هذا الفصل إلى تحديد الإطار التاريخي لنشأة الأحزاب السياسية في موريتانيا والوقوف على أهم المراحل التي مرت بها، ثم التحدث عن العوامل التي ساهمت في بلورتها وتقسيمها إلى أنماط مختلفة بداية من

[1] الموقع ذاته See more at: http://echarghtoday.com/node/1544#sthash.nEUQC06y.dpuf

الانقسام الديني فالقبلي والعرفي، لنصل في النهاية إلى استنتاج أهم العوائل الحزبية المتولدة جرّاء تأثير هذه المتغيرات.

المطلب الأول: التطور التاريخي والسوسيولوجي لنشأة الظاهرة الحزبية في موريتانيا

تُعتبر موريتانيا كيانًا سياسيًا حديثًا بمدلول النشأة؛ فهي بلد إفريقي عربي حديث الاستقلال (1960)، ولم تتشكّل سياسيًا وإداريًا تحت هذا الاسم إلا مع قدوم طلائع الاستعمار سنة 1900[1].

لم تعرف البلاد سلطة مركزية تؤسس لتقاليد متينة في عالم السلطة نظرية وممارسة، بل إن دولة المرابطين التي قامت في البلاد في القرن الخامس الهجري ومدّت سلطانها على جميع بلاد المغرب وتطلعت شمالاً فسيطرت على الأندلس، هذه الدولة لم تعرف استقرارًا فيما يُعرف اليوم بموريتانيا، وإن قام ملكها في مراكش وامتد عقودًا عديدة فإن المنشأ ظل قبائل بدوية لا تعرف استقرارًا ولا تخضع لنظام، هذا مع أن أجزاء من الجنوب والشرق خضعت لإمبراطورية غانا الإفريقية. وقد عرفت البلاد نظام إمارات قبلية تتوزع السيطرة الجغرافية على امتدادها الجغرافي، و"إن تداخلت الحدود أو تماهت بفعل عوامل التنقل بحثًا عن الكلأ والمرعى. ولم تستطع هذه الإمارات تشكيل أي نمط من أنماط الوحدة بل ظل طابع الصراع والحرب طاغيًا في علاقاتها فيما بينها". ورغم تأسيس تلك الإمارات فإنها لم تأخذ شكل دول بالمعنى الحديث وكل ما كان هناك هو "جماعة من شيوخ القبائل ونظام قانوني مستمد من الشريعة الإسلامية"[2].

لم يحكم الفرنسيون موريتانيا بنظام إداري مستقل بل ألحقوها بمجموعة غرب إفريقيا الفرنسية FRANCAIS AFRIQUE OCCIDNTAL والتي كانت تدار من داكار وتضم مجموعة مستعمرات فرنسا في تلك المنطقة، ووزع المستعمر البلاد إلى دوائر إدارية يرأسها فرنسي ويعاونه بعض الموريتانيين، وقد أسس نظامًا قانونيًا يُخضع

[1] محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجية التسوية(الأردن:المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002) ،ص.114

[2] محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجية التسوية ،مرجع سابق ،ص.116

المواطنين الموريتانيين للقوانين الفرنسية فيما عدا الأحوال الشخصية التي تُركت بقانونها الإسلامي[1].

لقد شكّل دستور 22 مارس 1959 إعلانًا عن تأسيس نظام برلماني، وهو النظام الذي جاء مستنسخًا من الناحية الشكلية والإجرائية فقط عن النموذج الاستعماري الفرنسي.

لقد كفل دستور 1991 حرية إنشاء الجمعيات وما يستتبع ذلك من حرية الانخراط في أية منظمة سياسية مشروعة حسبما ورد في المادة العاشرة منه وما تضمنته المادة الثالثة من الأمر القانوني المتعلق بالأحزاب السياسية والصادر في يوليو/تموز 1991، وقد تضمن الأمر جملة ضوابط تتعلق بالوحدة الوطنية[2].

وبعد تنامي ظاهرة الانقلابات التي تتبنى الديمقراطية كمدخل إصلاحي أو ما يمكن تسميته ب"التناوب الانقلابي" على السلطة منذ الإطاحة سنة 2005 بمعاوية ولد سيدي أحمد الطايع وصولاً إلى مرحلة محمد ولد عبد العزيز؛ يمكن ملاحظة ما يلي[3]:

لم يطرأ أي تغير يمكن وصفه بالإيجابي لا من حيث النصوص القانونية ولا من حيث نمط العمل السياسي والجمعوي السائد في الركح السياسي والجمعوي الموريتاني، والمقصود هنا مشروع قانون (الأحزاب السياسية رقم 91-24 الصادر بتاريخ 25 جويلية 1991)، والذي جاء فقيرًا من حيث مواده القانونية "31 مادة" ومن حيث إجراءات تطبيقه؛ إذ لم يتضمن آليات تطوير الممارسة الحزبية والجهوية مما حوّل العمل الحزبي إلى مجرد رقم لا قيمة له لافتقاره للجدوى السياسية، والحال نفسه ينطبق على قانون الجمعيات رقم 64-98 والمؤرّخ بتاريخ 9 جوان /جويلية 1964[4].

شكّلت الحاضنة الاجتماعية للطبقية والتراتبية المنغرسة في المجتمع الموريتاني، نفس الحاضنة المؤثرة على حركات المجتمع الموريتاني وكذا الأحزاب السياسية؛ فتعمقت التجزئة والتراتبية في الوسط الجمعوي والحزبي الموريتاني أفقيًا وعموديًا ولم تشكّل ساحة العمل السياسي الاستثناء إلا في حالات نادرة كحالة رئيس البرلمان الموريتاني "ولد بلخير

[1] المرجع نفسه ، ص.120.

[2] المرجع نفسه ، ص.120.

[3] المرجع نفسه ، ص.122.

[4] نيفين مسعد ، مرجع سابق ،ص. 91

مسعود" الذي ينتمي إلى فئة "الحراطين" وليس لفئة العرب البيضان، كما كانت تقتضيه الخبرة السياسية التاريخية لموريتانيا[1].

لم يستطع الموريتانيون تشكيل نخبة جمعوية موريتانية تقاوم مظاهر موغلة في السلبية كظاهرة "ترييف المدن" و"الزبونية السياسية"، و"بَدْونة العمل السياسي"؛ ويتحمل هذه المسؤولية جميع الفاعلين السياسيين "سلطة، معارضة، جمعيات"، وهؤلاء الفاعلون وإن استطاعوا في أحايين كثيرة تجاوز الخطوط الحمراء في خطاباتهم إلا أنهم عجزواً عمليًا عن تقديم بدائل لبلد يزخر بالموارد المادية والبشرية ولكنه يسجل أعلى معدلات الفقر والتخلف[2].

إن نظام الشرائح الاجتماعية ذا الطابع التقليدي الذي يلخص البنية الاجتماعية للمجتمع الموريتاني بمختلف أعراقه يختلف عن الطبقات الاجتماعية ذات الطابع الحديث بعدة مميزات أساسية أشار إليها لويس ديمون (Louis Dumont) ولعل من أبرزها[3]:

أنه نظام يقسّم المجتمع إلى عدد كبير من المجموعات الوراثية المتميزة بارتباطاتها بعدد من الخصائص التي تعمّق عملية تجزئة المجتمع.

إن المجتمع التقليدي الموريتاني يجعلنا بالمقابل نكتشف عدة تحديات تنموية وأسباب سوسيوثقافية مباشرة ما انفكت تقف عقبة أمام سير عجلة التحديث في المجتمع نتيجة عدة أسباب، أهمها:

يبدو أن موريتانيا قطعت شوطا ديمقراطيا تصاعديا كبيرا منذ استقلال البلاد من الاستعمار الفرنسي مرورا بفترة ولاية الرئيس معاوية ولد طايع التي استمرت حتى العام 2005 ووصولا إلى الانتخابات الحرة لعام 2014 ، فمن حكم الحزب الواحد عام ألف وتسعمائة وستين إلى الترخيص لثمانية عشر حزبا عام 2007فبعد الإطاحة بالرئيس مختار ولد دادا عام 1978 انتهى مبدئيا نظام حكم الشعب الموريتاني الواحد وتولت الحكم اللجنة العسكرية برئاسة ولد طايع عام 1984 وحكم حزبه المعروف بحزب الجمهورية الديمقراطي الاجتماعي وبقي يحكم وحده إلى أن أجرت اللجنة العسكرية الحاكمة استفتاء

[1] المرجع نفسه ،ص.99

[2] المرجع نفسه ،ص.99

[3] المرجع نفسه ،ص.99

عام 1991 أقرت خلاله الدستور الحالي الذي يسمح بتعددية الأحزاب إلا أن أحزاب المعارضة قاطعت انتخابات العام 1992 فاسحة المجال لاستمرار حكم الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي برئاسة معاوية ولد طايع ومع مشاركتها في انتخابات العام 1994 البلدية وانتخابات مجلس الشيوخ حاولت المعارضة لعب دور في الحياة السياسية في البلاد دون القدرة على البروز بشكل واضح إلا أن وجود الأحزاب الحقيقي تمثل في انتخابات عام 2003 عندما شارك خمسة عشر حزبا في الانتخابات حيث فاز ائتلاف الأحزاب هذه بأحد عشر مقعدا في مجلس النواب و15% من المقاعد البلدية واليوم منحت الحكومة تراخيص لثمانية عشر حزبا أبرزها حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية الإسلامي الذي طالما رفض الترخيص له فالدستور الموريتاني ينص على منع أي حزب احتكار صفة الحزب الإسلامي الإسلاميون في موريتانيا قاموا بثلاث محاولات لتشكيل حزب أو نيل الاعتراف القانوني بهم من العام 1991 في عهد ولد الطايع وحاولوا أيضا خلال المرحلة الانتقالية برئاسة أعلى ولد محمد فال إلا أن محاولاتهم باءت كلها بالفشل فأي جديد ستضيفه مشاركة التيار الإسلامي في الحياة السياسية الموريتانية من بوابة الشرعية القانونية التي حرم منها طويلا[1].

وفيما يلي ابرزالاحزاب السياسية حاليا في موريتاني[2] :

1- حزب اتحاد القوى الديمقراطية عهد جديد

2 - التحالف الشعبي التقدمي : برئاسة النائب البرلماني مسعود ولد بلخير

4 - اتحاد قوى التقدم برئاسة محمد ولد مولود:

5 - الحزب الجمهوري للديمقراطية والتجديد:ويتولى رئاسة الحزب حاليًا السفير الموريتاني السابق في مصر أقرين ولد محمد فال

6 - حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل) برئاسة محمد جميل ولد منصور

7- حزب الاتحاد والتغيير الموريتاني (حاتم) برئاسة صالح ولد حننا

8 - حزب الصواب برئاسة الدكتور عبد السلام ولد حرمة..

[1] عبد الجليل مرهون " الخريطة السياسية للأحزاب الموريتانية " مجلة الشؤون الأوسط ، ع. 19،ماي 1993م،ص.41

[2] المرجع نفسه ،ص.41 المكان نفسه

المطلب الثاني: أثر الانقسام القبلي والعرقي في بنية الأحزاب السياسية

ساهم العامل القبلي والعرقي في تحديد بنية العديد من التنظيمات الحزبية وسيرورتها السياسية في موريتانيا .ويُرجع الكثير من المفكرين هذا الأمر لطبيعة التركيبة الاجتماعية التي مازالت تقليدية ويكون الولاء فيها للقبيلة أوالطريقة الصوفية أوالزعيم الديني بالإضافة إلى كون اغلب الأحزاب نشأت على أسس إيديولوجية أوشخصية (تنتسب إلى شخص له وزن قبلي وسمعة اجتماعية كبيرة) .

على الرغم من أنّ موريتانيا دولة صغيرة, وتعيش صراعًا بين الأصالة والمعاصرة , وبين التقاليد والعصرنة , وبين فكر القبيلة وفكر المدينة , إلاّ أنّها تشهد حركة حزبية وسياسية نشيطة منذ استقلالها وإلى يومنا هذا ،و كثرة الأحزاب السياسية في موريتانيا تعكس التوق الكبير إلى الحرية و انفتاح الموريتانيين على كافة التيارات والمذاهب الفكرية والسياسية , وكثيرا ما كانت موريتانيا تتأثر بالأفكار القادمة من المشرق العربي وحتى من بقية الدول المغاربية , والتيارات السياسية في موريتانيا هي في الواقع انعكاس للحركات السياسية في المشرق العربي وبقيّة الدول المغاربيّة .

ومع أنّ منطق القبيلة هو المسيطر على المسلكية الاجتماعية في موريتانيا الاّ أنّ ذلك لم يحل دون انتشار الأفكار السياسية من كل الألوان في هذه القبيلة أو تلك , إلى درجة أنّ باحثًا موريتانيّا - وفي مضمار حديثه عن القبائل الموريتانية- وصف أحدها بالقبيلة الماركسية وأخرى بالقبيلة الإسلامية في إشارة إلى رواج الأفكار الماركسية في هذه القبيلة والأفكار الإسلامية في القبيلة الأخرى[1] .

ومن أقدم الأحزاب السياسية في موريتانيا "حزب الشعب الموريتاني" الذي تمّ حلّه إثر انقلاب تموز –يوليو –1978م , وهناك أحزاب كانت تعمل في السرّ " كالحركة الديموقراطية الوطنيّة" والتي تأسست سنة 1968م , و "حزب النهضة " الذي أسسّه "أحمد بابا مسكي" في الستينيات , و"حزب الكادحين الموريتانيين" الذي تأسّس في سنة 1973م و"حزب العدالة الموريتاني" الذي تأسّس في باريس في سنة 1974م , و"حزب البعث الاشتراكي" الموالي للعراق وهو من أقدم الأحزاب العاملة في موريتانيا وقد أتهمّ هذا

[1] عبد الجليل مرهون " الخريطة السياسية للأحزاب الموريتانية ، مرجع سابق ،ص.41

الحزب مرارًا بمحاولة قلب نظام الحكم , آخرها محاولة انقلابية للإطاحة بحكم الرئيس "معاوية ولد طايع" وذلك بالتنسيق مع العراق كما جاء في بيان اتهامّ هذا الحزب .

ومن الحركات السياسية التي كانت تنشط في موريتانيا "الحركة الناصرية" التي كانت متأثرة بفكر الرئيس جمال عبد الناصر[1] .

و نتيجة الاضطرابات السياسية وتوالي الانقلابات العسكرية فقد برزت عشرات الأحزاب السياسية الى الوجود , وانقرضت أخرى , بسبب حظر الحكومات المتعاقبة على الحكم في موريتانيا قيام أحزاب سياسية وخصوصًا تلك التي تقوم على أساس ديني .

وقد بدأت الحركة السياسية في موريتانيا تزدهر بعد إقرار الدستور الجديد الذي وضعه الرئيس الموريتاني "معاوية ولد طايع" , وقد نصّ الدستور على مجموعة مبادئ عامة منها جميع مبادئ حقوق الإنسان وحقوق المرأة الدولية, وأكدّ الدستور الجديد على أنّ الإسلام هو دين الدولة , وأنّه المصدر الوحيد للقانون والذي يتلاءم مع متطلبات العلم الحديث , وذلك في محاولة لإرضاء التيارات الإسلامية التي كانت تطالب بتطبيق الشريعة الإسلاميّة , والتيارات العصرية التي كانت تطالب بعلمنة الدولة[2] .

و أكدّ هذا الدستور على أنّ الشعب الموريتاني شعب مسلم عربي وإفريقي مصمم على السعي من أجل تحقيق وحدة المغرب العربي و الأمة العربية وإفريقيا .

و أقرّ الدستور الجديد على أنّ اللغة العربية هي لغة رسمية من دون شريك في رسميتها ومن دون ازدواجية في سيادتها , وبهذا الشكل أرضى الدستور القوميين الموريتانيين الذين يؤمنون بعروبة موريتانيا , وبتأكيد الدستور على الانتماء الموريتاني إلى إفريقيا أرضى "الزنوج" الذين يرفعون شعار موريتانيا الافريقية , والذين يتحدثّون في خطاباتهم السياسية على ضرورة تحرير موريتانيا من "البيضان" .

وأكدّ الدستور على أنّ اللهجات الإفريقية السائدة في موريتانيا وهي : "البولارية" و"الولفية" و"الونيكية" هي لغات وطنية في موريتانيا , ونصّ الدستور أيضًا على المساواة بين جميع المواطنين من دون تمييز في الأصل والجنس والعرق والمكانة الاجتماعية , وفي الوقت نفسه نصّ الدستور على أنّ القانون يعاقب كل دعاية إقليمية ذات طابع عنصري واقليمي ..

[1] المكان نفسه

[2] المكان نفسه

وتجدر الإشارة إلى أنّ مجموعة من "الزنوج" الموريتانيين كانوا قد أسسّوا في السبعينيات حزبًا أطلقوا عليه اسم : "جبهة تحرير الأفارقة في موريتانيا" , وكانت هذه الجبهة تهدف إلى إقامة دولة سوداء في موريتانيا , التي ستحمل اسم دولة – "والو والو" – في حال نجحت خطة هذه الجبهة , وقد حاولت جبهة تحرير الأفارقة القيام بانقلاب عسكري أحبطته السلطة الموريتانية في ذلك الوقت[1] .

وكانت جبهة تحرير الأفارقة التي أسسّها "وول فوغوي" تطالب بتحرير موريتانيا من "البيض", وكانت على علاقة ببعض الدول الافريقية المرتبطة بفرنسا , كما كانت على علاقة بالأجهزة الأمنية الفرنسية .

ومن الأحزاب التي تأسسّت في وقت لاحق "حزب اتحاد القوى الديموقراطية" الذي أنشأه "أحمد ولد داده" وهو حزب يساري , و" الحركة الوطنية الماركسية" والتي تخلت عن أيديولوجيتها وتكيفّت مع المتغّيرات العالمية , و"حزب العمل من أجل التغيير" والذي كان يتزعمه "مسعود ولد بلخير" وهو شخصية سياسية منشقّة عن حزب "اتحاد القوى الديموقراطي " , و"الرابطة الديموقراطية الموريتانية" وهي حزب كان شكليا في خانة المعارضة وجوهريًا من أقرب الأحزاب إلى نظام "معاوية ولد طايع"[2] .

وقد تحولّ حزب "البعث" الموريتاني إلى حزب الطليعة وكان يتزعمه "خضري ولد طالب جدو" , ثمّ تولى زعامة الحزب "عبد الله ولد أمحيمد" والذي اعتقل بتهمة تدبير انقلاب ضدّ نظام "معاوية ولد طايع " بالتعاون مع المخابرات العراقية .

ومن الحركات السياسية الأخرى في موريتانيا "حزب التحالف الشعبي التقدمي" وهو ذو ميول ناصرية وقومية وكان الناطق باسم هذا الحزب هو "محمد الحافظ ولد اسماعيل" , و"حزب الجبهة الديموقراطية الموحدّة" وتزعمّه "الحضري ولد خطري" , و"حركة الحراثين" بزعامة "مسعود ولد بلخير" , و"حزب الاتحاد الشعبي" بزعامة "محمود محمود ولد أمّاه" , و"حزب اتحاد التخطيط من أجل إعادة البناء " والذي نال الاعتماد في بداية التسعينيات [3].

---

[1] محمد عيسى ، البناء التنظيمي للأحزاب السياسية الموريتانية (صنعاء: المركز اليمني للدراسات والبحوث والإصدار، 2000)ص.201

[2] المرجع نفسه ،ص.211

[3] محمد عيسى ، مرجع سابق ،ص.200

أمّا الحزب الحاكم الذي تزعمه الرئيس الموريتاني السابق "معاوية ولد طايع" فهو "الحزب الجمهوري الديموقراطي" الحاكم والذي كان باستمرار يتصدّر الطليعة في الانتخابات التشريعية , و كان رئيس الحزب هو رئيس الدولة على الدوام .

ورغم هذا التعدد في ألوان الطيف السياسي المرخص لها رسمياً، فإنه لم يسمح للتيار الإسلامي الواسع الانتشار بتشكيل حزب رسمي رغم ما لهذا التيار من ثقل متزايد في الساحة الموريتانية .

وعند العديد من المراقبين تعتبر تيارات اليسار الموريتاني من أنشط التيارات في الستينيات والسبعينيات , وتمكّنت في بعض المحطات السياسية من مضايقة السلطة وذلك من خلال حركة الإضرابات في المعاهد التربوية والمعامل .

ويقول الباحثون: إنّ السلطة كانت على الدوام تغضّ الطرف عن التيارات اليسارية والقومية وحتى التيارات الانفصالية الموالية لفرنسا , لأنهّا كانت تخشى فقط من جانب التيارات الإسلامية التي منعتها من تأطير نفسها سياسيًا . وقد فضلّ التيار الإسلامي التحرك في الساحة السياسية الموريتانية من خلال استراتيجية مستقلة ومغايرة لاستراتيجيات التيارات السياسية الأخرى , والتي ذاب العديد منها في الحزب الجمهوري الديموقراطي الحاكم[1] .

المطلب الثالث : الاحزاب ذات النشأة الدينية في موريتانيا

نقصد بالأحزاب الدينية مختلف التنظيمات المنتسبة للإسلام تعمل في ميدان العمل السياسي في إطار نظرة شمولية للحياة البشرية، وتجاهد لإعادة صياغتها لتنسجم مع توجهات الدين الذي تمثله وتتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة لشعوبها، منفردة ومجتمعة من خلال هذا المنظور، وتحاول التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من اجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفق المبادئ التي تراها ناجعة لذلك.

لعبت "المحاظر" – المعاهد الإسلامية التقليدية – في موريتانيا دورًا كبيرًا في الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية الموريتانية ويعود تاريخ "المحاظر" إلى القرن الثاني عشر وكان اسمها في الماضي "الزوايا" , وفيها يبدأ الصبيّ حفظ القرآن الكريم المكتوب على

[1] المكان ذاته

ألواح بالخط العربي الجميل , واللوح ذاته لوحة فنيّة , و كان دور "المحاظر" في الماضي إعداد الدعاة وسط الصحراء وعند التخوم لخدمة الرسالة الإسلامية[1] .

و امتزجت في هذه "المحاظر" أو "الزوايا" الحركة الصوفية مع البيئة الصحراوية , وبفضل هذه المحاظر تحولّ الشعب الموريتاني من مجموعة من الرعاة إلى شعب يملك تراثًا ثقافيًا إسلاميًا عميق الجذور في غرب إفريقيا , ويشترك الصبيان والفتيات في الدراسة بهذه "المحاظر" ويعيش الطلبة ظروف تقشف قاسية حيث يأتي الطالب ببقرته أو عنزته التي يشرب من لبنها ويعيش في خيمة متفرغًا للعلم في هذه "المحاظر" وفي كثير من الأحيان يشاهد الطلبة وهم يجلسون على قارعة الطريق يقرأون القرآن الكريم ويطالعون كتب الأدب العربي، والتاريخ والسيرة النبوية، والفقه، والمنطق، وعلم الكلام , ويكتبون على ألواح انتزعوها من الأشجار ويكتبون بأحبار مستخرجة من الثمار , و أحيانًا يكون الطالب فقيًرا معدمًا فيساعده السكان بالمال والغذاء , ويتبرع بعض الأهالي بمنازلهم ليبيت فيها الطلبة , و لا يطلب صاحب المدرسة أو المعلم أيّ أجر عن التعليم , و انّما يقوم بهذا العمل الجليل طالبًا ثواب الآخرة , ويقدمّ أهالي الطلبة الميسورين ما يسمى "بجراي القرآن" وهي عبارة عن مساعدة رمزية [2].

وقد وقفت هذه "المحاظر" أو "الزوايا" والطرق الصوفية سدّاً منيعًا في وجه الاستعمار الفرنسي, وكانت هذه "المحاظر" مراكز للمقاومة ضدّ المشروع الاستعماري الفرنسي وضدّ الإرادة الفرنسية في فرض اللغة الفرنسية على موريتانيا . وعلى الرغم من أن عشرات المؤسسات التعليمية قد تمّ تشيّيدها في موريتانيا منذ الاستقلال , إلاّ أنّ الأكواخ المكوّنة من سقف النخيل والخيام، ومن وبر الجمال مازالت تقوم بدورها في تحفيظ الطلبة القرآن الكريم وتعليم اللغة العربية[3] .

ومن رحم هذه الأجواء بدأت تتشكّل التيارات الإسلامية في موريتانيا , وتعود البدايات الأولى للحركة الإسلامية الموريتانية إلى النصف الثاني من الستينيات , وكانت هذه الحركة تضع ثقلها السياسي في الجامعات والمعاهد التربوية والتعليمية , وتأثرت هذه الحركة

---

[1] خالد محمد عزام"الأحزاب السياسية الاسلامية في موريتانيا : المفهوم والتطور" سياسة (عمان:دار العلوم، العدد10، يوليو1999)ص ص.18-19

[2] المرجع نفسه ،ص.22

[3] خالد محمد عزام"الأحزاب السياسية الاسلامية في موريتانيا، مرجع سابق ،ص.22

الإسلامية بالفكر الإسلامي الوافد من المشرق العربي وآسيا الإسلامية وبقية الدول المغاربية, حيث استلهمت شخصيات اسلامية موريتانية الكثير من فكر "سيد قطب" و"أبو الأعلى المودودي" و"مالك بن نبي" و"راشد الغنوشي" .

ولم تتبلور الحركة الإسلامية الموريتانية في هيكل تنظيمي كما هو شأن أقدم حركة إسلامية في المغرب والتي هي "منظمة الشبيبة الإسلامية" التي أسسّها "عبد الكريم مطيع" أو "الجماعة الاسلامية" في تونس التي أسسّها "راشد الغنوشي" و"عبد الفتّاح مورو" أو الجماعات الإسلامية في الجزائر , كجمعية "القّيم" التي أسسها "عبد اللطيف سلطاني" و "أحمد سحنون" وغيرهما , والسبب يعود إلى أنّ السلطة الموريتانية كانت تحظر قيام أحزاب على أساس ديني.

وينقسم التيار الإسلامي الموريتاني الى ثلاث مجموعات رئيسة أهمها مجموعة "السلفيين ", ويصنّف هؤلاء ضمن القوى التقليدية في المجتمع التي ستلعب دورًا هامًا في المرحلة القادمة لا كقوة حزبية مستقلة بل كقوة مؤثرة وضاغطة داخل حزب الرئيس "معاوية ولد طايع" وخارج الحزب الحاكم .

والجمعية الثقافية الاسلامية هي تعبير عن هذه المجموعة السلفية والتي تضم أيضا رجال أعمال مثل : "عبدو مجم" , و"حاجي" الذي توفيّ في وقت سابق , وتضم الداعية " محمد فاضل" ولد الأمين المدير العام لمعهد ابن عبّاس للعلوم والدراسات الإسلامية , والداعية "محمد المختار كاكي" الذي يعمل مفتشا في التعليم الأساسي وتضم هذه الجمعية أيضا مجموعة من الشخصيات والوجوه التقليدية من أبناء الأسر العلمية العريقة مثل "الحضرمي" و"الحظري" [1].

وهذه المجموعة تتحرك في الخط الفكري والثقافي والاجتماعي العام , ولها وجود كبير في مدينة "نواكشوط" بالإضافة إلى كبريات المدن الموريتانية مثل "نواذيبو" وغيرها , وتؤمن هذه المجموعة بعروبة وإسلامية موريتانيا وتعمل على تكريس مبادئ الإسلام من خلال النشاط الفكري والثقافي , ولأنّ هذه المجموعة غير سياسية فانّ العديد من الأحزاب المعتمدة وحتى الحزب الحاكم تعمل على استقطاب شخصيات من هذا التيار الإسلامي

[1] خالد محمد عزام"الأحزاب السياسية الاسلامية في موريتانيا،ص.19

الهادئ والذي له علاقات محدودة بالقوى السياسية . ومجمل نشاطات هذه المجموعة في الجامعات والثانويات والمعاهد التعليمية , ولا تملك هذه المجموعة منابر إعلامية , بل إنّ الشخصيات إلتي تنتمي الى هذا التيار لها حضور محدود في الصحافة الموريتانية .

أمّا المجموعة الثانية فمعروفة باسم التيار الإسلامي وهي متأثرة بحركة النهضة التونسية التي يتزعمها "راشد الغنوشي" و "الجبهة القومية الاسلامية" التي يتزعما "الدكتور حسن الترابي" و حاولت هذه المجموعة أن تميّز نفسها عن المجموعة الأولى بادعائها أنّها تملك أطروحة إسلامية شاملة ولها أهداف سياسية , ومن أبرز شخصيات هذا التيار الإسلامي "بومية ولد أبياه" وهو أستاذ نقابي معروف يعمل في مدرسة تكوين الأساتذة، ولهذا التيار نشاط مركّز في المساجد والمعاهد التربوية، ويتفاعل سياسيًا مع الكثير من الأحداث في العالم العربي والإسلامي [1].

ولا يوجد لهذا التيار هيكلية محددّة وتنظيم خاص وصحف ناطقة باسمه , بل يتحرك في كل المواقع الجغرافية مع تركيز ملحوظ على العاصمة الموريتانية "نواكشوط" , و"نواذيبو" وغيرها .

أمّا المجموعة الثالثة فهي أكثر حركية ولها علاقات مع الإسلاميين خارج موريتانيا , وتعرف هذه المجموعة باسم "حاسم" وهو اختصار للحركة الاسلامية الموريتانية , وبدأت ملامح هذه الحركة تتشكل في نهاية السبعينيات وقد تأثرت بفكر مؤسس الجمهورية الاسلامية في إيران الإمام "الخميني" , وأول بيان أصدرته هذه الجماعة كان في سنة 1985 . وعلى الرغم من أن عناصر هذه الحركة الاسلامية قد تأثروا في بدايات نشأتهم بحركة الاخوان المسلمين المصرية و الجماعة الاسلامية الباكستانية ودرسوا كتب "سيد قطب" و "أبو الأعلى المودودي" , إلاّ أنّهم وبعد الثورة الإسلامية في أيران باتوا يطالعون كتب "محمد باقر الصدر" و"علي شريعتي" و"الامام الخميني" , وقائد هذا التيار هو "محمد ولد عبد الله" أستاذ التاريخ في جامعة نواكشوط [2].

[1] المرجع نفسه ،ص.20

[2] حيدر طه"الأداء السياسي للاسلاميين في المغرب العربي :تقويم ونقد"، السياسة الدولية، ع.128، افريل 1997،ص.67

وقد انقسمت الحركة الإسلامية الموريتانية حول الموقف من الحكم والتعامل معه , و في سنة 1983 حاول "ولد هيدالة" أن يغطيّ حكمه الديكتاتوري القمعي بالادعّاء أنّه يطبّق الشريعة الإسلامية كما فعل "جعفر النميري" في السودان وتحديدًا في أخر عهده , وكان إعلان هيدالة كفيل بإخراج الناس إلى الشارع داعمة له , وبعض المجموعات الإسلامية رفعت شعار "هيدالة" بطل السلام والإسلام , علما أن السجون الموريتانية كانت تعجّ بالاسلاميين المعارضين والوطنيين من مختلف التيارات السياسية , ولإرهاب الناس وتخويفهم أسست الحكومة في عهد "هيدالة" لجان التهذيب الوطنية , وكانت هذه اللجان أشبه بأفواج قطّاع الطرق[1] .

ويقول باحث موريتاني: إنّ المجتمع الموريتاني مجتمع إسلامي حقيقي بفطرته , ويتميّز إسلامه بالتسامح , وهو مجتمع يحترم بطبعه التقاليد والعادات، وهو مجتمع محافظ , ويعتبر الموريتانيون أنفسهم أنّهم حاملو راية الإسلام ويعتزّون بكونهم هم الذين أدخلوا الاسلام الى غرب ووسط إفريقيا السوداء , والغالبية من الموريتانيين تؤدّي الفرائض الدينية.

وحسب مثقف إسلامي موريتاني فانّ الحركة الاسلامية في موريتانيا وجدت في جوّ لم يساعدها على التبلور الصحيح وعلى التحددّ كحركة مؤثرة نتيجة لفشل المشروع التغريبي الذي لم يُؤت أكله في موريتانيا , والعامل الثاني - حسب هذا المثقف الإسلامي- والذي حال دون تبلور حركة إسلامية قوية فهو القبيلة المعادية للحركة الإسلامية , فللقبيلة فكرها الخاص وانتماؤها المحددّ، ولا تعترف معظم القبائل الموريتانية الاّ بالتصوف الذي يدعو إلى الزهد في الدنيا والانصراف عن ملذاتها وشهواتها والسلطة هي أبرز مصداق لهذه الملذات؛ ولذلك لا تعني القبائل كثيرًا مسألةُ الإسلام السياسي , ورغم ذلك فإنّ بعض القبائل في شرق موريتانيا احتضنت الإسلام السلفي , وقبائل "أيدو علي" احتضنت الإسلام الصوفي .

و مع أن الحركة الإسلامية الموريتانية موزعة على مجموعات عديدة , إلاّ أنّه لا أحد يشك في أنّها موجودة وقد تتحول إلى طرف رئيس في معادلة السياسة الموريتانية [1]

[1] المرجع نفسه ،ص.77

خلاصة واستنتاج :

يمكن توضيح مقاصد وغايات التيارات القائمة في موريتانيا من خلال تشريح الخارطة السياسية الموريتانية على الشكل التالي :

-التيار الإسلامي : والذي يتحرك من خلال "حزب الأمة " غير المرخّص له وهيئات الإغاثة الإسلامية ومراكز نشر الثقافة الاسلامية وجمعيات إسلامية ذات اهتمام اجتماعي وثقافي , ويؤمن التيار الإسلامي بمشروع الدولة الإسلامية , لكن ليس على طريقة جمهورية "معاوية ولد طايع" الإسلامية , بل من خلال المواءمة بين النظرية والتطبيق .

-التيار القومي والعروبي الذي يضمّ كافة الأحزاب التي تؤمن بعروبة موريتانيا في مواجهة سياسة التغريب والفرنسة , ولهذا التيار أحزاب مرخّصة وتعمل في الساحة السياسية بشكل علني وشرعي , وانتقل بعضها من المعارضة إلى السلطة من خلال دخول شخصيات قيادية قومية في الحزب "الجمهوري الديموقراطي" الحاكم .

-التيار الفرانكفوني التغريبي واليساري : والذي يعادي مشروع تكريس هوية موريتانيا ذات البعدين العربي والإسلامي , ولهذا التيار القدرة على الحركة السياسية ويتمتع بديناميكية من خلال تغيير التحالفات و التكيّف مع الأوضاع المستجدة ويسيطر على الإعلام الموريتاني بنسبة كبيرة . [2]

_ التيار الانفصالي الكياني : ويضمّ هذا التيار الغالبية من "الزنوج" الذين يطالبون بالاعتراف بالهوية الإفريقية تماما كما يطالب بربر الجزائر بضرورة الاعتراف باللغة الأمازيغية – البربرية - , ولهذا التيار ارتباطات قوية بفرنسا ويعتمد اللغة الفرنسية في خطابه السياسي والإعلامي , وتستقبل فرنسا العديد من الطلبة الموريتانيين الزنوج في الجامعات الفرنسية .

-التيار القبائلي والمناطقي : ويوجد في خانة هذا التيار العديد من القوى السياسية المناطقية كالعرب السود الذين كانوا عبيدًا في الماضي وحرروا , وهناك حزب باسمهم وهو حزب "الحراثين" كان يتزعمه مسعود ولد بلخير , وفي موريتانيا تيارات سياسية تنتمي إلى قبيلة "الترارزة" في جنوب موريتانيا والمجاورة للسنغال وبالأخص أغلب أبناء قبيلة "بوتليميت"

---

[1] ايمن السيد عبد الوهاب ,الأزمة الموريتانية المحددات و القيود «السياسة الدولية , ع .103–, ابريل 1998, ص 91.

2 محمد عيسى , البناء التنظيمي للأحزاب السياسية الموريتانية (صنعاء: المركز اليمني للدراسات و البحوث و الإصدار , 2000), ص 79

في جنوب موريتانيا والمجاورة للسنغال وهي قبيلة كبيرة عرفت بعلاقاتها الوطيدة بالسنغال والإدارة الفرنسية وقد تضررّت كثيرًا من النظام العسكري الذي أعقب عهد "مختار ولد داده" , إذ إنّ كثيًرا من أفراد هذه القبيلة كانوا يتمتّعون بمرتبات وامتيازات عديدة في عهد "مختار ولد داده" , كما تضررّت منطقة "الترارزة" اقتصاديّا بعد إغلاق الحدود مع السنغال .

- **طبقة المستقلين** : والتي تضمّ المثقفين والأساتذة في الجامعة و المعاهد الثانوية والمتوسطة وهذه النخبة تؤثر بشكل محدود في الحياة السياسية .

تنفرد الساحة السياسية الموريتانية فوق التباينات السابقة بأنها "فسيفساء" يتداخل فيها السياسي بالعرقي بالطائفي والقبائلي والمناطقي , و الفكري والثقافي والايديولوجي .

وعندما تجري انتخابات تشريعية أو رئاسية في موريتانيا فإنّ أبناء الأسرة والخيمة الواحدة يختلفون فيما بينهم حول هذا المرشح أو ذاك , فينقسم الشارع والقبيلة والأسرة الواحدة حول دعم هذا المرشح أو ذاك ويصادف أن يدعم الزوج مرشحًا والزوجة مرشحا آخر .[1]

ويذهب بعض الباحثين إلى القول: إنّ التجربة الديموقراطية في موريتانيا هي أقرب الى "ديموقراطية الخيّام السمحة" , فأثناء الانتخابات العامة تنصب الخيام وتكون هذه الخيام تابعة لهذا المرشح أو ذاك وكلها متقابلة , وفي احدى المرات تعطلّ (ميكروفون) خيمة منافسة فتضامنت معها الخيمة التي كانت تقوم بالدعاية لحزب آخر فتوقفّت عن استعمال (الميكروفون) حتى أصلحت الخيمة الأخرى ميكروفونها علما أنّ كل خيمة كانت تقوم بالدعاية لتيار سياسي مغاير .

وعندما كانت هذه الخيام السياسية تنتهي من تبادل الشتائم والتحريضات كانت تلتقي كل الأطراف على أكواب الشاي الموريتاني الأصيل .

والحركات السياسية الموريتانية لا تملك برامج سياسية متكاملة , والكثير منها كان وليد الأحداث السياسية المضطربة وغير المستقرة التي مرّت بها موريتانيا , وكانت السلطة السياسية في بعض الأحيان توعز إلى بعض السياسيين لتشكيل أحزاب سياسية للإيحاء بأنّ

[1] أنس محمد محسن الظهري , المرجع سابق , ص 90.

المناخ الديموقراطي هو السائد في موريتانيا , خصوصًا وأنّ السلطة الفرنسية كانت تدفع العسكريين في موريتانيا إلى تبنيّ خطاب سياسي أكثر انفتاحًا على المعارضة الموريتانية .

ومن الأحزاب السياسية الموريتانية التي حاولت الإطاحة بالنظام القائم في موريتانيا عن طريق القوة حزب "البعث" الموريتاني الموالي للعراق والذي تبلورت ملامحه منذ نهاية الستينيات وتحولّ إلى تنظيم مستقل بعد انفصال الناصريين عن الحزب سنة 1970 . وقد تزعمّ هذا الحزب لدى تأسيسه "محمد بحظية ولد الليل" , ومنذ تأسيسه أرتبط بحزب "البعث" العراقي، ولم تكن له أي علاقة بالبعث السوري، ولم تختلف شعاراته عن شعارات حزب "البعث" العراقي و كان ملتزمًا بالقيادة القومية في العراق باعتباره فرعًا من فروع حزب البعث العراقي الأم. وقد دخل البعثيون الموريتانيون العمل السرّي منذ بداية وجودهم على الساحة السياسيّة , وعلى امتداد العهود السياسية في موريتانيا كانوا عرضة للملاحقة و الاعتقالات الأمر الذي جعل حزب البعث الموريتاني من أكثر الأحزاب تنظيمًا وهيكلية ,[1] واستطاع هذا الحزب أن يستقطب العديد من المثقفين و المنضمين إلى الجهاز التعليمي . و تمكنّ البعثيون الموريتانيون من اختراق المؤسسة العسكرية واستمالوا العديد من الضبّاط كما اعتبروا حلفاء للانقلاب العسكري الذي وقع في سنة 1978م والذي أطاح بالرئيس "مختار ولد داده" , وبعد الانقلاب تمّ تعيين "ولد بريد الليل" زعيم الحزب الموريتاني وزيرًا للإعلام ثمّ وزيرًا للتوظيف العمومي , ولكن شهر العسل مع النظام العسكري لم يدم طويلا إذ سرعان ما جرى اعتقال البعثيين الموريتانيين في سنوات 1979 , 1982 , 1987 , 1988 ,1995 وبعد ذلك أيضا كان البعثيون باستمرار عرضة للاعتقالات , ووصلت ردة فعل موريتانيا إلى ذروتها عندما قطعت علاقاتها مع العراق متهمة اياّه بتمويل حزب "البعث" الموريتاني وتحريضه على الإطاحة بالنظام القائم في موريتانيا .

ومن التيارات السياسية المتداخلة والمتشعبّة التيار الإسلامي والذي يضمّ بين دفتيه جماعات عديدة تختلف ظروف نشأتها وتكوينها وتطورها اختلافا كليّا عن نشأة الأسر الحزبية الأخرى . وداخل التيار الإسلامي هناك جماعات تقليدية قديمة وعريقة ساهمت سابقًا في

[1] المرجع نفسه , ص 98.

الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية لموريتانيا , وهناك جماعات حديثة ومعاصرة تأثرت بالأفكار الإسلامية السائدة في المشرق العربي ومغربه .

ومثلما عرفت الساحة السياسية الموريتانية تنوعا وتعددّا في الأحزاب السياسية والأفكار والايديولوجيات , فكذلك الأمر بالنسبة للتيارات الإسلامية التي تعددّت مشاربها , ومنها المتأثر بفكر المتصوفة , ومنها المتأثر بفكر "مالك بن نبي" و"سيد قطب" و"أبو الأعلى المودودي" و"راشد الغنوشي" و"حسن الترابي" و"الامام الخميني" . ومازال التيار الإسلامي بمختلف مشاربه يبحث عن آلية للعمل السياسي و عن استراتيجية تخولّه البروز في ظلّ وضع معقد ومتداخل كالوضع الموريتاني .[1]

[1] خالد محمد عزام , المرجع السابق , ص 25.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة نستخلص أنّ الانقسامات المجتمعية عملية آلية تجري بين فئات وطبقات المجتمعات وإن اختلفت درجة وجودها من وحدة اجتماعية إلى أخرى، غير أنّ الملاحظ على طبيعة الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذه الظاهرة خضوعها إلى محيط علمي واجتماعي غربي خالص، فجميع أشكال الانقسامات التي تمت دراستها سواء ماتعلّق منها بالنمط الخاص بطبيعة النسق الإجتماعي والقيمي للتركيبة الاجتماعية، أوماتعلّق بطبيعة النسق السياسي والحزبي للوحدات السياسية تأسست على أيدي باحثين غربيين من أمثال دوقلاس وي Wie Douglas وميشال تايلور Michael Taylor وسكوت فلنقن Scott Flangan وهانس دالدر Hans Daalder وليبست Lipset وروكان Rokkan وبيبا نوريس Pipa Norris وميشل شالوف shalev Michel، وقد ظهر لنا جليا أنّها جميعا تخضع لتوجهات فكرية وقيم إجتماعية معينة، إضافة إلى استنادها على متغيرات في عمليات القياس والمقاربة تعتمد النظام البيئي الإجتماعي الغربي كأرضية مشتركة في التحليل دون غيره من الأنظمة الإجتماعية الأخرى،

ونتيجة لكل هذا فإنّ أهم محصل يمكن لهذه الدراسة أن تخرج به إجابة على الإشكالية البحثية التي تمت صياغتها في المقدمة هو القول:

أولا: إنّ موريتانيا تتميز بإطار جغرافي وإقليمي هامشي فرضته طبيعة المكونات البيئية العربية والإفريقية التي يحتويان عليها، وقد كان لهذا العامل كبير الأثر في تأجيج الصراعات الإثنية والقبلية ، كما لاحظنا كيف لعبت بعض الأطر التقليدية من مثل القبيلة دورا كبيرا في مختلف أدوار الحياة

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.ومثّلت أشكال الانقسامات الاجتماعية حقيقة الانفصال بين أصناف المجتمع (القبيلة، الطائفة، الدين).

ثانيا: إنّ أشكال الانقسامات الاجتماعية مثلت عوامل ضعف وقوة في الوقت نفسه، فبقدر ماكان التنوع العرقي عامل إثراء وقوة كان عامل ضعف وتشتت.

ثالثا: لقد لعبت المحددات التاريخية والدولية والإقليمية والاقتصادية ممثلة في الاستعمار وطبيعة الصراع الأيديولوجي الذي كان قائما بين الشرق والغرب وتدني معدلات النمو الاقتصادي دورا بارزا في تحديد طبيعة وأشكال الانقسامات الاجتماعية في موريتانيا .

رابعا: أما عن أثر الإنقسام الاجتماعي على الأحزاب السياسية فانّ مايمكن الجزم به أنّ عوامل القبيلة، الدين، العرق، الجهة أثّرت في تحديد ملامح الظاهرة الحزبية، فجميعها(أي العوامل) مثلت محددات أساسية لبنية المجتمع ولها حضورها القوي في عملية الفعل السياسي. وهذا نتيجة للتركيبة الاجتماعية المعقدة لموريتانيا .

هذه العوامل ولّدت عوائل حزبية قائمة على انقسامات (دينية واشتراكية واثنية وقبلية) وهي مختلفة من حيث المبادئ والأفكار وصلت إلى درجة التصارع والنزاع في ميدان الفعل السياسي قصد الحصول على مواقع اجتماعية وسياسية أو سلطوية.

خامسا: تقوم الأطر التقليدية من مثل القبيلة والعشيرة ببعض مهام ووظائف جماعات المصلحة أو جماعات الضغط، لاسيما من حيث سعيها للتاثير في صنع القرارات السياسية سواء بالضغط من اجل اقرار قانون او تعديله او الغائه حين تعارضه مع مصالحها.كما ذهب بعض الباحثين إلى ان القبيلة، باعتبارها احدى المؤسسات التقليدية (القديمة) مثلت عقبة كؤد أمام تطور المجتمع وتحديثه، خاصة إذا ما قورنت بمؤسسات المجتمع المدني الحديثة والأحزاب السياسية تحديدا.

ملاحظة: ما يمكن ملاحظته أيضا هو أن التنوع والانقسام الاجتماعي والثقافي يمكن أن يكون عامل قوة وإثراء،باعتباره أنه تكامل أما في المجتمعات في العالم الثالث مثل موريتانيا فانه يمثل في الغالب الأحيان عامل ضعف وينتقل مباشرة إلى الحياة السياسية

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع

القرآن الكريم

1- سورة الحجرات الآيـــة 09

أ-الوثائق:

1- دستور الجمهورية الموريتانية الاسلامية

ب- الكتب:

1) باللغة العربية:

1- ابن منظور، لسان العرب المحيط، ج.3 (بيروت: دار لسان العرب، ب.ت.ن)

2- احمد عبد الوهاب النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ط.2، تحقيق: إبراهيم الابياري (بيروت، دار الكتب اللبناني، 1982)

3- إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1980)

4- أنس محمد محسن الظهري، الدور السياسي للقبيلة في موريتانيا(القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996)

5- برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات (بيروت: الطليعة للطباعة والنشر، 1979)

6- جون ماري دانكال، علم السياسة(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1997)

7- كمال الملوفي، نظريات النظم السياسية (الكويت: وكالة المطبوعات، 1981)

8- محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه و قضاياه (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)

9- محمد عابد الجابري ، العصبية والدولة في الفكر الخلدوني ، بيروت : دار الطليعة ،1982)

10-محمد علي بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004)

11- محمد عيسى ، البناء التنظيمي للأحزاب السياسية الموريتانية (صنعاء: المركز اليمني للدراسات والبحوث والإصدار، 2000)

12- محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجية التسوية(الأردن:المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002)

13- محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة(الإسكندرية:منشأة المعارف، 2002)

14- نيفين مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1977)

15- ينس احمد بطريق، دراسات في المجتمع العربي (بيروت: دار النهضة العربية، 1969)

2) باللغة الأجنبية:

(Alford Robert ,Party and society (Chicago ,Ed:Rand Mcnally,1963-01

Alan Zuckerman ," Political Cleavages :Conceptual and theoretical Analysis " -02 ,British Journal of Political Science, N°.5, 1975

Alans Zuckerman, New Approaches to political cleavage (London: Ed, Proquest -03 information and learning Company, 1982).135

Bertrand Badie et Pierre Birnbaum, Sociologie de l'Etat (Paris, Ed : Grasset et -04 (Fasquelles, 1982

Daniel louis Seiler, Les partis politiques En Occident : Sociologie Historique du -05 (phénomène partisan (Paris, Ed : Ellipses, 2003

Daniel Louis Seiller De la comparaison des partis politique (Paris, Ed : -06 Economica, 1986) p.4501-Alford Robert ,Party and society (Chicago ,Ed:Rand (Mcnally,1963

Emile Durkheim ,The division of labor in society (New York, Ed : The free -07
press,1964) p.56

Julien Bauer, Politique et Religion (Paris, Ed : Presses Universitaires de France, -08
1999) p.13

Joel Selway, «Distributive politics: Introducing Social cleavages into positional -09
models» The American Journal of Political Science N°. 41, 2005

Jacques Lagroye, Bastien Français et Frédéric Sawicki, Sociologie politique -10
((Paris, Ed : Press de Science Politique Dollaz, 2002

Heather Stoll ,Social cleavage, Political Institutions and Party Systems(-11
(Chicago,Ed: Chicago Press ,2004

Graham Klinloch , The Sociology of Minority group Relation (London , Ed: -12
(prince- hall, 1979

Maurice Duverger, Institutions Politiques et droit constitutionnelle, les grands -13
(systèmes politiques (Paris, Ed : Presses Universitaires de France

(Maurice Duverger, Introduction à la politique (Paris, Ed : Gallimard, 1964-14

Pipa Norris and Robbert Mattes « Does Ethnicity Determine support for the -15
governing party ?,» John Kennedy school of government publication , new York N°.,
5/12/2006

Stein Rokkan ,Cleavage Structure, Party System and voters alignments -16
(Oxford,Ed :Oxford University Press,1990

17- Scully Timothy, Rething the centre : Cleavages, Critical Junctures and party Evolutions

18- Yonhyok Choe ,Social cleavage and Party support (Sodertorns ,Ed: Sodertorns (Hogskola,2002

ج- الدوريات والمجلات:

1) باللغة العربية:

1- إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية(بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.4، 1989)

2- أيمن السيد عبد الوهاب، "الأزمة الموريتانية المحددات والقيود"، السياسة الدولية، ع. 103-، ابريل 1998،

3- حمدي عبدا لرحمان، «النظم الحزبية و المشاركة السياسية» مجلة الديمقراطية، العدد4، خريف2001

4- حيدر طه"الأداء السياسي للإسلاميين في المغرب العربي :تقويم ونقد"، السياسة الدولية، ع.128، افريل 1997

5- خالد محمد عزام «الأحزاب السياسية: المفهوم والتطور»سياسة (عمان: دار العلوم، العدد10، يوليو1999)

6- خليل عبد الحليم، الجذور التاريخية للعلاقة بين القبائل المغربية ، مجلة النور، العدد 38 ،1 ماي 2004

7- سالم البيض « مقاربة سوسيولوجية حول ظاهرة القبيلة » المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع.261، نوفمبر، 2000)

8- عبد الجليل مرهون " الخريطة السياسية للأحزاب الموريتانية " مجلة الشؤون الأوسط ، ع. 19،ماي 1993م

9- عبد الله حمودي، "الانقسامات والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والقداسة" المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع. 456 ،2000،)

10- علي عمر، «الأحزاب السياسية» راية الاستقلال، أبو ظبي، العدد 115 أكتوبر 1993،

11- محمد حسين دكروب «إمامة الشهيد وإمامة البطل» منبر الحوار، بيروت، العدد 11، 1988،

د- المعاجم والموسوعات:

ا) باللغة العربية:

1- أوليفيه دور هاميل وايف ميني، المعجم الدستوري، ترجمة: منصور القاضي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع(، 1999

2- بودون وف ويور يكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986(

3- مجد الدين محمد يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط (بيرت: دار إحياء التراث العربي، 1997)

ب) باللغةالاجنبية:

1-(The Hutchinson Encyclopedia, English Encyclopedia (Oscford ,Ed : Helicon, 1999)

2-(The New Encyclopaedia Britannica(London , Ed :William Benton Pullisher, Vol.8)

هـ - التقارير:

ا) باللغة العربية:

169-تقرير التنمية البشرية لسنة1998م(منشورات البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة، 1998)ص.88

ب) باللغةالاجنبية:

170 - National Human Development Report –Yemen in: www.nhdr.org/ site /up loads/arable up 1997 Indic

National Human Development Report Yemen, 2002 in: www.nhdr.org/site/up -171

loads/ arabrep 2002/ndec

و- الوثائق الالكترونية:

-1رانيا حسن عبد الرحمان، "الحروب الأهلية في إفريقيا"في: article/22/10/2002/

http://albayan-magazine.com/files/africa/3.htm

الفهرس

الفهرست

الموضوع: **الصفحة**

إهداء:.....

شكر وتقدير:.....

مقدمة:.....

الفصل الأول:

الإطار النظري لدراسة ظاهرة الانقسامات المجتمعية

المبحث الأول: ماهية الانقسامات المجتمعية..... ص14-6

المطلب الأول: تحديد مفهوم الظاهرة..... ص 9-6

المطلب الثاني: التطور التاريخي لدراسة ظاهرة الانقسامات..... ص 14-9

المبحث الثاني: أشكال الانقسامات ومتغيراته في العالم العربي..... ص21-14

المطلب الأول: أشكال الانقسام الاجتماعي..... ص18-14

المطلب الثاني: المتغيرات المتعلقة بأشكال الانقسام الاجتماعي في المجتمعات

العربية..... 21-18

المبحث الثالث: الأحزاب السياسية وعلاقتها بالانقسام الاجتماعي..... ص35-22

المطلب الأول: تعريف الحزب السياسي..... ص26-22

المطلب الثاني: العوامل المحددة لنشأة الأحزاب السياسية..... ص30-26

المطلب الثالث: أثر سلوك الجماعات على بنية الأحزاب السياسية..... ص35-30

الفصل الثاني:

الانقسامات المجتمعية في موريتانيا وتاثيراتها على الابنية الحزبية

المبحث الأول:البنية الاجتماعية والسياسية للجمهورية الموريتانيا ص44-36

المطلب الأول: الإطار التاريخي لتطور جمهورية موريتانيا الاسلامية..... ص36-40

المطلب الثاني: التركيبة السكانية للمجتمع الموريتاني..... ص40-42

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي في موريتانيا ص42-44

المبحث الثاني: العوامل المحددة للانقسام الاجتماعي في موريتانيا ص45-56

المطلب الأول: العامل التاريخي الاستعماري..... ص45-46

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي والاجتماعي..... ص46-47

المطلب الثالث: العامل القبلي والاثني..... ص47-51

المطلب الرابع : التهميش كأحد أهم أسباب وعوامل بروز الفوارق الاجتماعية في موريتانيا.....

المبحث الثالث : الانقسامات الاجتماعية والظاهرة الحزبية في موريتانيا ص56-72

المطلب الأول: التطور التاريخي والسوسيولوجي لنشأة الظاهرة الحزبية في موريتانيا..... ص57-61

المطلب الثاني: أثر الانقسام القبلي والعرقي في بنية الأحزاب السياسية..... ص61-64

المطلب الثالث: الاحزاب ذات النشأة الدينية في موريتانيا..... ص64-72

خاتمة..... ص73-74

قائمة المراجع.....

الفهرست..... ص75-78